بسم الله الرحمن الرحيم

أوَّلًا: الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان 7

ثانيًا: تشريع قوانين تنسجم مع تمكين المرأة 24

ثالثًا: استنتاجات ومقترحات 29

ملاحـق 40

ملحق رقم 1 40

ملحق رقم 2 42

ملحق رقم 3 44

ملحق رقم 4: شركاء منظّمة أبعاد 49

ملحق رقم 5 52

أوَّلًا: الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان

أ. مسار الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان [1]

الاستراتيجيّة الوطنيّة العشريّة لشؤون المرأة في لبنان 2011-2021م هي نتيجة جهد وعمل مشترك من قبل الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة، والوزارات الحكوميّة المسؤولة عن قضايا المرأة والمنظّمات والمؤسّسات النسويّة العاملة في مجال تمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز بمساعدة صندوق الأمم المتّحدة للسكّان ودعمه.[2]

يتمحوّر مسار الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان ضمن مجالات التدخّل الاثني عشر الآتية: التشريع والإطار التنظيميّ، فالتعليم، والصحّة والصحّة الإنجابيّة، كما القضاء على الفقر لدى النساء، والمشاركة الاقتصاديّة، والمشاركة السياسيّة، وكلّ ما يتعلّق بمجال مناهضة ظاهرة العنف الموجّه بخاصّة ضدّ الفتاة والمرأة، والإعلام والثقافة، وفي مجال حماية البيئة وخلق ممارسات صديقة للطبيعة، وبناء المؤسّسات ذات الصلة بقضايا المرأة، وزيادة القدرات والطاقات الخاصّة بذلك في المجالين العامّ والأهليّ [3]، إضافة إلى حالات الطوارئ المسلّحة، وفي مجال حماية

1 - وقّعت الجمهوريّة اللبنانيّة على إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكان المندوبون حريصين على إنشاء آليّة وطنيّة لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات. استجابت الحكومة بشكل إيجابيّ وعرضت التعاون؛ وهكذا، في عام 1996م، أنشأ مجلس الوزراء اللجنة الوطنيّة للمرأة اللبنانيّة برئاسة السيّدة الأولى. شرعت NCLW على الفور في العمل على ولايتها، بينما كانت تسترشد في كلّ منعطف بإعلان ومنهاج عمل بيجين. تمثّلت الخطوة الأولى في إنشاء ما يسمّى بـ «نقاط اتصال النوع الاجتماعيّ» في الوزارات والمؤسّسات العامّة المعنيّة. وبالتوازي مع ذلك، بدأ المجلس الوطنيّ لشؤون المرأة اللبنانيّة في صياغة مشروع قانون لإضفاء الطابع المؤسّسيّ على آليّة وطنيّة مخصّصة بشكل خاصّ لقضايا وشواغل المرأة.

2 - في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1998م، أسندت جميع المهامّ والأنشطة الوطنيّة فيما يتعلّق بقضايا المرأة رسميًّا إلى الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة مع تفويض:

(أ) إسداء المشورة للحكومة بشأن قضايا المرأة؛

(ب) الاتصال والتنسيق مع الوزارات والمؤسّسات العامّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة.

إضافة إلى ربط البرامج والأنشطة بالمنظّمات الإقليميّة والدوليّة ومراقبتها، كما تندرج القضايا ذات الصلة مع هذه المنظّمات ضمن مسؤوليّة NCLW.

المعلومات مستقاة من موقع الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة ولكن باللغة الإنجليزيّة، وقد جرت زيارة الموقع مرارًا وبينها تاريخ 12 أيلول سبتمبر 2021م.

3 - تعمل مؤسّسة MGF بشكل وثيق مع الحكومة على دعم تنفيذ «خطّة عمل التمكين الاقتصاديّ للمرأة» (WEEAP).

الفتاة والمرأة في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة والحروب وفي حالات الكوارث الطبيعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ من خلال إدماج بُعد النوع الاجتماعيّ في كلّ الميادين والقطاعات والمشاريع والبرامج.

ب. الاستراتيجيّة العشريّة الوطنيّة لشؤون المرأة 2011 2021-م

هي وثيقة عامّة ذات طابع استشاري، قدّمتها الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة، لجميع الأطراف المعنيّة والعاملة على تحسين مكانة المرأة في لبنان، والنهوض بحقوق الإنسان بشكل عامّ في البلاد. وتراها الهئية الوطنيّة أداة ميسّرة لتشكيل دولة ديمقراطيّة حديثة تسعى لتطبيق الحكم الرشيد على وجه الخصوص، وبالتالي يُعدّ الجانب التعاونيّ لعمليّة التحديث الفعليّة، في حدّ ذاته، عاملًا مواتيًا يعمل كمحفّز لظهور حوار ديناميكيّ حول قضايا المرأة وصعوباتها وتحدّياتها.

في هذا الإطار، يتماشى اعتماد عمليّة تعاونيّة -استشاريّة مع توصيات المنظّمات الدوليّة وآليّاتها ومعاييرها المتعلّقة بشواغل المرأة. وبالتالي، تتوقّع الهيئة أن تعزّز هذه العمليّة الوعي العامّ بشأن هذه المخاوف، وتسعى إلى تعزيز الاقتناع عند اقتراح الحلول الممكنة.

وبحكم طبيعة الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة التعاونيّة والاستشاريّة، فإنَّ هذه العمليّة أداة مفيدة للتحقّق من المعلومات وزيادة المعرفة فيما يتعلّق بقضايا المرأة. وهي أيضًا غاية في حدّ ذاتها، وتعمل شراكاتها مع الجهات المموّلة والفاعلة على:

1. زيادة التعاون بين الكيانات المعنيّة.[1]

تهدف خطّة العمل هذه إلى زيادة معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 5 نقاط مئويّة في السنوات الخمس المقبلة بناءً على خطّة عمل قطريّة مدّتها 18 شهرًا بقيادة الحكومة تتبنّى «نهج المسار المزدوج»، مواءمة التدخّلات الاستراتيجيّة على المستوى الوطنيّ مع البرامج التجريبيّة الانتقائيّة على مستوى النشاط.

1 - بالإضافة إلى التعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ في مشروع دعم الانتخابات اللبنانيّة، تتعاون الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة مع العديد من الجهات الفاعلة لتنظيم لقاءات حول المشاركة السياسيّة، وتنظّم دورات تدريبيّة لمدرّبين/ات حول مفاهيم النوع الاجتماعيّ والتنمية مع مكتب المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان، ومع (UNFPA) صندوق الأمم المتّحدة للسكّان من خلال مشروع دعم دمج مقاربة النوع الاجتماعيّ في البرامج والسياسات والذي يتضمّن المشاركة في وضع الخطّة الوطنيّة لتنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان. كما تتعاون الهيئة مع منظّمة المرأة العربيّة، من خلال برامج وتدريبات دوريّة تنظّمها منظّمة المرأة العربيّة للدول الأعضاء، ومع الجمعيّة اللبنانيّة للتنمية «المجموعة «من خلال بروتوكول تعاون من أجل توفير خدمات تقنيّة

2. توحيد الجهود المنفصلة في توافق موحّد حول الحاجة إلى معالجة شواغل المرأة بشكل إيجابيّ، ومسألة المواطنة، وتحسين حياة كلّ لبنانيّ.

ج. الأهداف الاستراتيجيّة لقضايا المرأة من منظور الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة

ترتكز أهداف الاستراتيجيّة الوطنيّة العشريّة لشؤون المرأة في لبنان 2011ـ2021م على المواثيق والعهود والاتفاقيّات الدوليّة التي صادقت عليها الجمهوريّة اللبنانيّة بشأن اتفاق الطائف لعام 1989م، وبالتالي على الدستور وتعديلاته المتمحورة حول وثيقة الوفاق الوطنيّ القائمة على أساس مبدأ التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتوازنة من خلال تجسير الاختلافات، وتعزيز المواطنة، وتعزيز المشاركة السياسيّة. أضف إلى ذلك، ديباجة الدستور بشأن الالتزام بجميع الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة المصادق عليها، والإعلانات الوزاريّة للحكومات السابقة المتعلّقة بإعطاء الأولويّة لقضايا المرأة من قبل منظّمات المجتمع المدنيّ والحركات الاجتماعيّة، لا سيّما الجمعيّات النسائيّة.

للسيّدات الراغبات في الاستفادة من القروض الصغيرة ومتوسّطة الحجم التي توفّرها الهيئة الوطنيّة، ومع فرنسبنك من خلال بروتوكول تعاون لمشروع القروض الصغيرة والمتوسّطة «قرض نجاح». وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان: بروتوكول تعاون لدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد. كما تقوم الهيئة بتنظيم جائزة المساواة بين الجنسين للمؤسّسات الاقتصاديّة الداعمة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ، ونقابة المحامين في بيروت، من خلال بروتوكول تعاون لتنفيذ برامج حول حقوق النساء، ومؤسّسة الوليد بن طلال الإنسانيّة بروتوكول تعاون من أجل تجهيز مراكز تدريب في المناطق، ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنمويّ CRTDA من أجل إقرار مشروع قانون يعترف بحقّ المرأة اللبنانيّة بنقل جنسيّتها لأسرتها، ومركز الرعاية الدائمة بهدف تنظيم نشاطات توعية حول أمراض السكّريّ والتلاسيميا في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنيّة في المناطق بالتعاون مع البلديات واتحادات البلديات، ومع المجلس النسائيّ اللبنانيّ لتنفيذ برامج لتطوير أوضاع النساء، ومنظّمة أبعاد من خلال تنظيم ورش عمل حول زواج القاصرات في مختلف مراكز التدريب التي افتتحتها الهيئة الوطنيّة في المناطق بالتعاون مع البلديّات واتحادات البلديّات، ووزارة العمل، ووزارة الداخليّة والبلديّات، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الثقافة، ووزارة الصحّة العامّة، ووزارة الخارجيّة والمغتربين، ووزارة الشؤون الاجتماعيّة، والجامعة اللبنانيّة الأميركيّة، ومعهد العلوم السياسيّة - جامعة القدّيس يوسف، وتعاون بين الهيئة الوطنيّة ومعهد العلوم السياسيّة في اطار مشاريع توعويّة حول مختلف قضايا حقوق الإنسان، وتحديد أطر تعاون مع جامعة القدّيس يوسف في البرامج القانونيّة، البيئيّة، الاقتصاديّة والصحّيّة المشتركة، والمجلس النيابيّ بهدف متابعة القوانين التي تدرسها اللجان النيابيّة من أجل إقرارها، ومعهد باسل فليحان الماليّ والاقتصاديّ لتنظيم تدريبات لنقاط ارتكاز النوع الاجتماعيّ في الوزارات والإدارات الرسميّة.

د. أبعاد الأهداف الاستراتيجيّة لقضايا المرأة من منظور الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة

1. الهدف1 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالتشريعات والأطر القانونيّة:

أوصت الهيئة بسحب التحفّظات التي أبدتها الجمهوريّة اللبنانيّة على بعض موادّ وفقرات اتفاقيّة سيداو، وإلغاء جميع البنود التمييزيّة المتبقيَّة في القوانين والتشريعات الوطنيّة، وإيلاء اهتمام خاصّ لمسألة العنف الأسريّ. وتحظى مسألة رفع التحفّظات بأولويّة غير مسبوقة، بغية الوصول إلى القضاء على باقي أشكال التمييز ضدّ المرأة في التشريع، بعدًا مهمًّا؛ وترى الهيئة أنّ هناك حاجة ملحّة إلى مزيد من الجهود من حيث استمرار الدعم والعمل الدعويّ للتدخّل المستمرّ للقضاء على جميع أشكال التمييز المستمرّة في التشريعات الوطنيّة وفي القوانين الخاصّة بالمرأة.

2. الهدف 2 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالتعليم

يرمي هذا الهدف إلى تمتّع الفتيات والنساء بالمساواة في الوصول، مثل نظرائهنّ من الذكور إلى الفرص في التعليم، والتدخّل، من وجهة نظر الهيئة، مطلوب في العديد من المستويات، بما في ذلك الإجراءات الآتية:

- تنفيذ التشريع الخاصّ بالتعليم الابتدائيّ المجّانيّ والإلزاميّ من خلال إصدار مرسوم بسنّ قانون التعليم، ومن خلال تطوير آليّات محدّدة للتنفيذ والتطبيق والعقوبة على مخالفة ذلك القانون.
- الاهتمام والتدخّل الذي يستهدف منع التسرّب من المدرسة بين الفتيات في المناطق الريفيّة والنائية، وفي الأحياء الفقيرة وأحزمة الفقر حول العاصمة والمدن الكبرى الأخرى.
- توفير برامج الإرشاد والتوجيه المصمّمة والمقدّمة للفتيات والشابّات في مراحل تعليميّة مختلفة من أجل زيادة وعيهنّ بالتدريب المهنيّ والفرص والإمكانات التي يوفّرها. ونتيجة لذلك، لا يحتجن إلى الامتثال للقوالب النمطيّة الجنسانيّة

التي تجبرهنّ على الخيارات التعليميّة، ولكن يتمّ تقديمها مع البدائل التي تتوافق مع متطلّبات سوق العمل ومتطلّباته.

- مراجعة المناهج التعليميّة وتحديثها لتعكس المساواة بين الجنسين والإنجازات التي تمّ تحقيقها على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بالنهوض بالفتاة والمرأة، وإدماج الصحّة والنوع الاجتماعيّ والتنمية القانونيّة في التعليم العامّ.
- مراجعة المناهج الخاصّة بالتعليم العالي وتحديثها، حيث تميل المناهج والبرامج الجامعيّة الحاليّة إلى توجيه الطالبات نحو الموادّ الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة بشكل عامّ.
- الاهتمام والتدخّل الذي يستهدف الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصّة؛ بهدف تعزيز اندماجهنّ في التعليم الأساسيّ والتدريب المهنيّ، وعند الإمكان، في التعليم العالي.
- محو الأمّيّة بين البالغين من أجل سدّ الفجوة القائمة بين النساء والرجال في هذا الصدد، وحماية الحقوق التي يمنحها الدستور للمرأة كمواطنة في لبنان، وخاصّة حقّها في العمل بأجر والمشاركة الفعّالة في السياسة.

وفقًا للدراسة الجندريّة الشاملة التي أجريت على الكتب المدرسيّة التي أعدّها المركز التربويّ للبحوث والإنماء بين عامي 2012-2013م (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 18)، ما زالت التوصيات الآتية تطبّق حول:

- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعيّ في التخطيط للسياسات التربويّة ودمج مفاهيمه في المناهج والكتب المدرسيّة وخطط تدريب المعلّمين والمعلّمات.
- عدم صدور أيّ كتاب من قبل المركز قبل مراجعته جندريًّا.
- إضافة بند المراجعة الجندريّة إلى البنود المطلوبة من أجل المصادقة على أيّ مورد تربويّ أو أيّ كتاب من الكتب المعتمدة في المدارس الخاصّة التي تردّ إلى المركز من أجل التقييم والمصادقة.

- إلزاميّة إلمام مؤلّفي ومؤلّفات الكتب المدرسيّة الوطنيّة بالمواثيق الدوليّة والاتفاقيّات المتعلّقة بحقوق الإنسان والقضاء على التمييز بين الجنسين، وبكلّ ما يستجدّ من تطوّرات على مستوى واقع المرأة في لبنان والعالم.

- الالتزام بمبدأ المساواة ما بين الجنسين في التعليم لجهة الأعداد والأدوار، وبكلّ ما يتعلّق بـ:

أ. التوازن في عدد مؤلّفي ومؤلّفات المناهج الدراسيّة والكتب المدرسيّة في جميع الحلقات الدراسيّة والموادّ التعليميّة.

ب. التوازن في عدد الشخصيّات الواردة في النصوص ما بين الذكور والإناث.

ج. التوازن في عدد الشخصيّات الواردة في الرسوم ما بين الذكور والإناث.

د. إبراز الأدوار الأساسيّة للإناث كما للذكور وتنويعها ما بين أدوار سياسيّة، وإنتاجيّة، ومجتمعيّة، وإنجابيّة، وإبداعيّة وقياديّة في إطار سلّم القيم اللبنانيّة وعدم حصرها في أدوار نمطيّة تقليديّة.

هـ. اعتماد نصوص متنوّعة المواضيع من تأليف نساء لبنانيّات إلى جانب أخريات غير لبنانيّات.

و. تدريب أعضاء لجان تأليف المناهج والكتب المدرسيّة للسنتين الأولى والثانية من الحلقة الأولى ولجميع الموادّ التعليميّة على المفاهيم الأساسيّة في النوع الاجتماعيّ والتمييز فيما بينها وبين الجنس البيولوجيّ؛ وعلى اكتساب مهارة القراءة الجندريّة وتحليل النصوص في الكتب المدرسيّة؛ كما على كيفيّة كتابة النصوص على أساس النوع الاجتماعيّ وإزالة القوالب النمطيّة للجنسين منها.

ومن الإجراءات التي تمّ اعتمادها في هذا السياق: إصدار كتب تدريبيّة حول اعتماد منظور النوع الاجتماعيّ في التعليم وتنفيذ دورات تدريبيّة لمؤلّفي المناهج والكتب حول النوع الاجتماعيّ، إضافة بند العدالة والتوازن في تمثيل النوع الاجتماعيّ بحسب الموضوع على شبكات تقييم الموارد المعتمدة من قبل المركز التربويّ لإصدار

موافقته على الكتب المعتمدة في المدارس الخاصّة اللبنانيّة .[1]

ويأتي في هذا السياق توقيع اتفاقيّة شراكة بين المركز التربويّ ومنظّمة «أبعاد» تحت عنوان «نحو مناهج تربويّة حسّاسة للنوع الاجتماعيّ والوقاية من العنف الجندريّ ضمن خطّة تفعيل دور وزارة التربية في مراجعة المناهج التربويّة وتنزيهها، من أوجه التمييز الجندريّ ودمج برامج الوقاية والحماية الأوّليّة في المدارس الرسميّة (المركز التربوي للبحوث والإنماء، 2019).

3. الهدف 3 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالصحّة الإنجابيّة

يتمحور هذا الهدف حول شمول الضمان الاجتماعيّ العملَ المنزليّ، بما في ذلك العمل الذي يؤدّيه العمّال المنزليّون المهاجرون، على أن تحدّد هذه التغطية في عقود العمل وتشمل العلاج في العيادات الصحّيّة، والاستشفاء، وتقديم الخدمات الطبّيّة الوقائيّة.

وترى الهيئة وجود حاجة لتعزيز رعاية الصحّة الإنجابيّة الحاليّة للمرأة، والحاجة إلى أن تشمل الخدمات العامّة الصحّة المدرسيّة والتغذويّة، وكذلك الصحّة العقليّة والنفسيّة، ويجب أن تستهدف الإناث من جميع الأعمار، من الطفولة، وحتّى المراهقة والبلوغ إلى الشيخوخة.

مع ضرورة إيلاء الاهتمام الخاصّ للفئات الضعيفة التي تشمل النساء المحرومات من حقوقهنّ الأساسيّة، كالنساء غير المتزوّجات والمعيلات، والنساء ذوات الاحتياجات الخاصّة و/ أو المصابات بمرض مزمن أو عضال، والعاملات المهاجرات وغيرهنّ من النساء المهمّشات من خلال توفير الخدمات الصحّيّة عبر شبكة من العيادات بما في ذلك العيادات المتنقّلة في القرى والبلدات النائية، وفي الأحياء الفقيرة والأحياء الفقيرة داخل المدن الكبرى.

4. الهدف 4 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالقضاء على الفقر

1 - وضع المركز التربويّ للبحوث والإنماء مجموعة أنشطة حول الصحّة المدرسيّة وحول مراحل النموّ عند المراهقين وقد تطرّق من خلالها إلى موضوع الصحّة الإنجابيّة بشكل عامّ. ومن أجل استمراريّة تثقيف التلامذة حول الصحّة الإنجابيّة ينوي المركز إضافة الموضوع إلى المناهج التربويّة عند إطلاق مشروع تطوير المناهج.

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز قدرات النساء الفقيرات بطريقة تمكنهنّ من العمل وكسب الدخل، من خلال البرامج التي تركّز على إعادة التأهيل والتدريب المهنيّ والتمكين كخطوات أوّليّة حاسمة للتدخّل.

5. الهدف 5 من الاستراتيجيّة يتعلّق بتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصاديّ

يتعلّق هذا الهدف بمجالات التدخّل المحتملة من خلال اعتماد سياسة توظيف عامّة «صديقة للمرأة» بين المؤسّسات التجاريّة وشركات الأعمال، ومن خلال تشجيع الشركات الكبيرة التي توظّف عددًا كبيرًا من الموظّفين، بما في ذلك الموظّفات، على أن تقدّم خدمات الحضانة والرعاية النهاريّة لأطفال الموظّفين.

سيكون من المفيد أيضًا النظر في شأن تطوير حوافز أخرى لمؤسّسات الأعمال لتشجيع توظيف النساء، وفي مجال الترقية المهنيّة وتقديم المزايا الاجتماعيّة والخدمات الطبّيّة، كما ينبغي رصد الممارسات المؤسّسيّة للكشف عن التمييز ضدّ المرأة من حيث الأجور.

تنطلق الهيئة من التدبير الأوّل المتمحور حول تصديق الحكومة على اتفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة بشأن هذه المسألة. وهنا من الجدير الإشارة إلى المشروع المموّل من البنك الدوليّ من السفارة الكنديّة في لبنان [1]، والذي يستلزم تنفيذه شروطًا أساسيّة تتمحور حول:

- الحاجة إلى تربية الفتاة الصغيرة بشكل ملائم من أجل تزويدها بالتعليم المناسب -سواء كان تدريبًا مهنيًّا أو تعليمًا مدرسيًّا -من أجل تسهيل دخولها إلى سوق العمل ومنحها فرص العثور على وظيفة مثل نظيرها الذكر.
- إزالة العديد من الحواجز الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعائليّة التي تواجه النساء الراغبات في الانضمام إلى القوى العاملة والانخراط في عمل منتج اقتصاديًّا.

1 - بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع مع مطلع عام 2022م.

- القضاء على جميع أنواع التمييز في مكان العمل.

تجدر الإشارة إلى أنّه تحت هذا الهدف من الاستراتيجيّة، يدخل مفهوم تعزيز العمل المنزليّ بلا أجر والرامي إلى دعم المرأة العاملة في أدوارها الأسريّة؛ إذ غالبًا ما يتمّ التغاضي عن عمل المرأة في الأسرة، ونتيجة لذلك لا يتمّ احتسابه في حسابات الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

6. الهدف 6 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالمشاركة السياسيّة وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة

هو هدف مُدرج لصالح المرأة في جميع المجالات والقطاعات وفي مناصب صنع القرار وفقًا لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ممّا أدّى إلى اعتماد مختلف المنظّمات الدوليّة تدابير وإجراءات استثنائيّة ومؤقّتة بهدف تنفيذها في أقرب وقت ممكن. أمّا التسمية العامّة لهذه التدابير هو «التمييز الإيجابيّ» الذي يعمل على تسريع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة وفي مواقع صنع القرار في مختلف المجالات.

في هذا الإطار، عملت الهيئة على تقديم مشروع قانون لاعتماد الكوتا النسائيّة من خلال وثيقة تطلب اعتماد حصّة مؤقّتة للنساء في النظام الانتخابيّ، بالإضافة إلى تحديد أنسب وسيلة لتنفيذها.

في هذا السياق، يرى لبنان هذا الهدف أولويّة ويحثّ على اتخاذ تدابير استثنائيّة بسبب التفاوت الملحوظ في مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في مختلف المجالات والقطاعات. وتؤكّد الهيئة أنّ مثل هذه المبادرات ستساهم في سدّ الفجوة القائمة بين الجنسين وتسمح بالمشاركة الفعّالة للمرأة في مواقع صنع القرار، وفي المناصب العليا في القطاع العامّ والخدمة المدنيّة، بما في ذلك في جميع المؤسّسات الإداريّة.

7. الهدف 7 من الاستراتيجيّة يتعلّق بمكافحة جميع أشكال العنف ضدّ الفتاة والمرأة

تؤكّد الهيئة أنّه لا يمكن فصل هذا النوع من العنف عن ظاهرة التمييز ضدّ المرأة الموجودة في النصوص القانونيّة، وكذلك في الممارسات المجتمعيّة مثل الكلمات

والصور النمطية المتحيّزة؛ وكلّها مسيئة للمرأة، وتتفاقم مستويات العنف عند مطالبة المرأة بالقيام بأدوار اجتماعيّة تؤدّي إلى تفاقم أوضاعها. كما نعلم، يشمل العنف الجسديّ [1] والاقتصاديّ الماليّ، ومن ثمّ إلحاق الأذى الجسديّ والمعنويّ والنفسيّ.

كما ترى الهيئة، أنّ تحقيق هذا الأمر يستوجب فرض تغيير تدريجيّ في السلوك الاجتماعيّ القائم على المبادرات الجريئة، وتشمل هذه المبادرات كسر الصمت على الممارسات العدوانيّة، وإدانة العنف بأقسى العبارات، وفرض عقوبات على الجناة، وتراها الطريقة الأكثر فعاليّة لمنع ممارسة العنف ضدّ المرأة، داخل الأسرة أيضًا.

ومع ذلك، فإنّ الخطوة الأولى بحسب الهيئة، مراجعة النصوص القانونيّة القائمة، بما في ذلك قانون العقوبات، وإلغاء كلّ ذكر وبند يفضي بأيّ شكل من الأشكال إلى استخدام وممارسة العنف ضدّ النساء والفتيات. كما أنّه من الضروري مراجعة الأحكام القانونيّة والأحكام التشريعيّة المتعلّقة بمحاكم العدل الدينيّة، وكذلك دراسة كيفيّة ارتباط هذه الأحكام بممارسة العنف.

كما تعمل الهيئة على أن تشمل هذه المبادرات إنشاء منظّمات نسائيّة مستقلّة ترعاها النساء حيث يمكن للضحايا والناجين من العنف الإبلاغ عن حالات الاعتداء والتحرّش الجنسيّ ومتابعتها، وترى أنّ هناك حاجة لتقديم خدمات الاستشارات القانونيّة والدعم النفسيّ والتبرّعات العينيّة للنساء والفتيات ضحايا العنف.

وثمّة بحسب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة مرتكزات تستوجب تنفيذ برامج توعية في المناطق الريفيّة والنائية بشأن قضايا التحرّش الجنسيّ وما يسمّى «بجرائم الشرف»، إضافةً إلى الحاجة أيضًا إلى برامج لتثقيف وتدريب موظّفي الوكالات التي تقدّم خدمات للنساء ضحايا العنف، ومن بين هؤلاء الموظّفون والضبّاط في وكالات إنفاذ القانون، مثل: الشرطة وقوى الأمن الداخلي [2]، الذين يتعاملون

1 - يعتبر العنف الجنسيّ، وخاصّة التحرّش الجنسيّ من الأشكال الخفيّة للعنف ضدّ الفتيات والنساء. وقد ألغى القانون رقم 162 المنشور في الجريدة الرسميّة بتاريخ 2011/8/17م المادة 562 من قانون العقوبات التي كانت تنسب الظروف المخفّفة لمرتكب الجريمة المسمّاة «جرائم الشرف».

2 - تنفّذ هذه المهمّات في لبنان منظّمتي «كفى عنف واستغلال» و«أبعاد».

مع النساء والفتيات في حالات التحرّش والعنف والاغتصاب وما يسمّى «جرائم الشرف».

8. الهدف 8 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالثقافة والإعلام

الثقافة

تذكر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة على موقعها على الانترنت أنّ «الثقافة تعمل كمجال حاضن لمعالجة الأفكار والمعتقدات؛ ومن ثمّ فهي مكوّن رئيسيّ لأيّ شخص يرغب في تغيير التقاليد والعقليّة السائدة». لذلك يُعمل مع «المفكّرون والمفكّرات المقتنعون بالحاجة إلى مكافحة التقسيم الاجتماعيّ للأدوار على أساس النوع الاجتماعيّ على الإعلان بصراحة للتعبير عن آرائهم بشكل متكرّر في أكبر عدد ممكن من المنتديات»، وهو ما سيترك تأثير إيجابيّ على الرأي العامّ.

من هذا المنطلق، ترى الهيئة أنّ إنتاج ثقافة المساواة بين الجنسين ونشرها من شأنها توجيه الرأي العامّ بعيدًا عن القوالب النمطيّة ونحو رؤية أكثر إنصافًا للمجتمع. لذلك ترى من الضروريّ تجديد الفكر الاجتماعيّ وتحديث الاتجاهات الثقافيّة من خلال إيلاء أهمّيّة لنشر مجموعة من القيم الجديدة في هذا السياق.

الإعلام

تقوم وسائل الإعلام بدور خاصّ وكبير بخصوص تسليط الضوء على القضايا التي تُعنى بشؤون المرأة، ولمجالات تدخّلها دور أيضًا في إنتاج صور المرأة وتداولها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل نسبة عالية من النساء في قطاع الإعلام؛ نتيجة لذلك، يمكن الاستفادة من هذا الموقف باستخدام وسائل الإعلام كمنصّة للتغيير الاجتماعيّ، بدلًا من إعادة إنتاج الأفكار والممارسات الموجودة والسائدة.

وفي هذا الصدد، تقول الهيئة، من الضروريّ التفكير النقديّ والمراجعة التحليليّة لمحتوى البرامج الإعلاميّة والثقافيّة، وكذلك المناهج والكتب المدرسيّة والجامعيّة، كي تتحقّق هذه المجموعة من الأهداف، على أن تكون المراجعة النقديّة من منظور جنسانيّ.

لذلك، يُمكن للعاملين في مجال الإعلام، بمن فيهم الصحافيّون والشخصيّات الإعلاميّة، الاستفادة من الدورات التدريبيّة التي تعمل على زيادة وعيهم بأهمّيّة حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فضلًا عن التمييز والتفكير النمطيّ. في مقلب آخر، من المهم تفكيك العوائق الاجتماعيّة السائدة من خلال تنظيم دورات تدريبيّة جماعيّة وحوار مستمرّ.

9. الهدف 9 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالبيئة

بما أنّه يمكن للمرأة أن تلعب دورًا في نشر الممارسات الصديقة للبيئة بين جيل الشباب أثناء تربية الأبناء، بشرط أن تقوم هي نفسها بتنفيذ القيم السليمة بيئيًّا، لذا يمتدّ دور المرأة الإيجابيّ إلى ما وراء الأسرة للوصول إلى المجتمع بأسره من خلال توعية الأطفال والشباب بأهمّيّة تبني المسؤوليّة بما يختصّ أنماط السلوك الصديقة للبيئة.

10. الهدف 10 من الاستراتيجيّة يتعلّق ببناء المؤسّسات ذات الصلة بقضايا المرأة وزيادة القدرات والطاقات

يرتبط هذا الهدف بشكل مباشر بالحاجة إلى التنسيق بين المنظّمات النسائيّة والهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة من جهة، والسلطات ذات الصلة من جهة أخرى. لذا تعمل الهيئة على إشراك مجموعة واسعة من المؤسّسات، لا سيّما تلك التي تعمل في القطاع الخاصّ؛ حيث تتبنّى بعض المنظّمات غير الحكوميّة مناهج «صديقة للمرأة»، والبعض الآخر يعنى بحقوق الإنسان ومجموعة متنوّعة من القضايا الاجتماعيّة الأخرى. في حين أنّ القليل منها عبارة عن جمعيّات نسائيّة فقط تنشط في كثير من الأحيان في القرى والبلدات الريفيّة والمناطق النائية.

لذلك، تولي الهيئة أهمّيّة لتكوين شراكات لتنفيذ برامج خاصّة تعزّز وعي المرأة، وتعزّز مؤهّلاتها وقدراتها المهنيّة خلال مراحل تنفيذ خطّة العمل الوطنيّة المصاحبة، لضمان أن تكون برامج التوعية فعّالة وشاملة، وكذلك لإيلاء فرص تنفيذ برامج متابعة التمكين والتأهيل. وفي هذا الإطار، ترى الهيئة أنّ هذه الشراكات ستجلب قوّة تفاوضيّة وتأثيرًا إضافيًّا أثناء عمليّة التفاوض مع السلطات المعنيّة.

11. الهدف 11 من الاستراتيجيّة يتعلّق بالنزاعات المسلّحة

العمل على توفير الحماية القصوى في مختلف الظروف كحالات الطوارئ والنزاع المسلّح والحرب والكوارث الطبيعيّة.

12. الهدف 12 المتعلّق بإدخال تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ في جميع المجالات

يهدف إلى تحسين وضع المرأة -وكذلك مقارنة الوضع الجنسانيّ على أساس الحقائق الاجتماعيّة – وقد قدّمت نظرة غير كاملة وفشلت في تلبية احتياجاتهن بشكل شامل. ومن ثمّ، لا بدّ من اتّباع نهج شامل لتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة. وفي هذا الصدد، فإنّ اعتماد منظور جنسانيّ في التعامل مع قضايا المرأة هو هدف أساسي، من وجهة نظر الهيئة، ويرى دمج البعد الجنسانيّ في تقييم وضع المرأة، ولا سيّما احتياجاتها، مكوّنًا حاسمًا من أجل نجاح برامج التدخّل وخطط العمل في مهمّتها.

في هذا الإطار، ينطلق عمل الهيئة من الحاجة الملحّة إلى تعزيز قدرات نقاط الاتصال الجنسانيّة في الإدارات والمؤسّسات الحكوميّة من خلال تدريب مسؤولي القطاع العامّ المسؤولين عن إعداد الميزانيّة لجميع المنظّمات والمؤسّسات العامّة، بحيث يُعمل على إدخال الميزانيّة الجنسانيّة.

علاوة على ذلك، تولي الهيئة أهمّيّة، وتعمل على وضع خطّة لتقييم البحوث والدراسات والإحصاءات من منظور النوع الاجتماعيّ، على أن يتبع ذلك إدخال ثقافة تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ بهدف أن تصبح جزءًا لا يتجزّأ من المعايير الاجتماعيّة المعتمدة في جميع البحوث وفي المجالات كافّة. وترى أنّ من الضروريّ تقديم خطّة لدعم مراجعة المناهج التعليميّة حتّى تشمل المدارس والجامعات دراسات النوع الاجتماعيّ المتخصّصة في جميع المجالات وفي جميع مراحل التعليم.

ومن المعروف أنّ قطاعات التعليم، والتربية، والإعلام تتفاعل فيما بينها وتكمّل

بعضها البعض، وبالتالي هي تنتج وتعيد إنتاج العقليّات والممارسات السائدة، والتي تراها الهيئة تقليديّة، لذلك ترى أنّ التعليم قد يكون القطاع الأكثر أهمّيّة للتغيير، كون محتويات المناهج والكتب المدرسيّة تساهم في إعادة إنتاج القوالب النمطيّة الجنسانيّة ونشرها. وفي هذا الصدد، ترى الهيئة أنّ الموقف «الحياديّ الإيجابيّ» ليس كافيًا؛ لأنّه يترك فراغًا في الأهداف الاستراتيجيّة الواجب العمل لتحقيقها.

تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم المساواة بين الجنسين «يشير إلى كلّ من النساء والرجال، والعلاقات بينهما، ويرتكز تعزيزه على اهتمام وإشراك الرجال وكذلك النساء للوصول إليه. وقد تركّز البحث عن المنظورات الجنسانيّة في السنوات الأخيرة على الرجال أكثر بكثير منه على النساء، وظهرت ثلاثة نقاط رئيسيّة اتخذت مسار زيادة التركيز على الرجال.

أوّلًا، الحاجة إلى تحديد الرجال بصفة الحلفاء لتحقيق المساواة بين الجنسين وإشراكهم بفعاليّة أكثر في هذا العمل.

ثانيًا، الاعتراف بأنّ المساواة بين الجنسين غير ممكنة ما لم تتغيّر مواقف وسلوكيّات الرجال في العديد من المجالات.

ثالثًا، أنّ النظم الجنسانيّة الموجودة في العديد من السياقات سلبيّة بالنسبة للرجال وكذلك للنساء، لذا يجب مطالبة الرجال بالتصرّف بطرق محدّدة بدقّة» [1]

وتستند الأدوات والكيانات والعوامل التي تعتمد عليها الأهداف القائمة في الاستراتيجيّة الوطنيّة للهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة إلى مجموعة من المرتكزات المتمحورة حول:

- الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.
- العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة.
- العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

1 - (https://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/factsheet2.pdf، 2001).

- اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، وغيرها من الاتفاقيّات المتعلّقة بقضايا المرأة.
- اتفاقيّة حقوق الطفل.
- أهداف الأمم المتّحدة الإنمائيّة للألفيّة.
- قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة.

ز. منطلقات وأطر التعاون مع هيئات ومنظّمات المجتمع المدنيّ

تحدّد الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة أُطر تعاملها وتعاونها مع هيئات ومنظّمات المجتمع المدنيّ وَفق المنطلقات الآتية:

- المشاركة في الحملة الوطنيّة لتنزيه القوانين ذات الأثر الاقتصاديّ من الأحكام التمييزيّة ضدّ المرأة «وين بعدنا».
- المشاركة في اللقاء التشاوريّ الهادف إلى اعتماد خطّة عمل للتوصّل إلى تنزيه القوانين ذات الأثر الاقتصاديّ من الأحكام التمييزيّة ضدّ المرأة.
- رفد الهيئة الوطنيّة بالمعلومات الضروريّة من أجل إعداد التقارير الوطنيّة لمتابعة تنفيذ الخطّة للاستراتيجيّة الوطنيّة للمرأة في لبنان.

ح. أصحاب المصلحة الذين شاركوا في اجتماع المصادقة على الاستراتيجيّة الوطنيّة العشريّة لشؤون المرأة في لبنان

• التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ.	• رابطة العمل النسائيّ في لبنان.
• المجلس اللبنانيّ لمقاومة العنف ضدّ المرأة (ليكورفاو).	• رابطة حقوق المرأة اللبنانيّة.
• الاجتماع الوطنيّ للقضاء على التمييز ضدّ المرأة.	• جمعيّة تنظيم الأسرة اللبنانيّة للتنمية وتمكين الأسرة (LFPADE).
• العنف والاستغلال.	• كاريتاس.

• جمعيّة العزم والسعادة.	• مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنمويّة CRTDA.
• اللجنة الوطنيّة لمتابعة قضايا المرأة.	• جامعة القدّيس يوسف.
• المجلس النسائيّ اللبنانيّ.	• لجنة المرأة في نقابة المحامين في بيروت.
• مؤسّسة الصفدي.	• غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.
• جمعيّة الشابّات المسيحيّات الشابّات.	

تضاف إلى نقاط الاتصال الجنسانيّة في الوزارات والإدارات والمجالس العامّة: وزارة السياحة، وزارة الدفاع، وزارة الماليّة، وزارة الطاقة والمياه، وزارة التعليم العالي، وزارة الداخليّة والبلديّات، وزارة البيئة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وزارة الخارجيّة، وزارة الإعلام، وزارة المهجّرين، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة. المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، مجلس الإنماء والإعمار، الإدارة المركزيّة للإحصاء، مركز البحث والتطوير التربويّ، رئاسة مجلس الوزراء، الدفاع المدنيّ.

إضافة إلى ممثّلي المنظّمات والوكالات الإقليميّة والدوليّة الآتية: منظّمة العمل الدوليّة، مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، مفوّضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، منظّمة الأغذية والزراعة، الإسكوا، اليونسكو، والاتحاد الأوروبّي والسفارة الإيطاليّة؛ وأولئك الذين يقدّمون المساعدات والذين يولون الاهتمام بالقضايا الإنسانيّة والمصالح الاجتماعيّة.

وتقدّم هذه الخطّة الاستراتيجيّة فرصة تراها الهيئة فريدة، لدفع جهود وزارة الشؤون الاجتماعيّة، والمجتمع المدنيّ، وشركاء القطاع الخاصّ، بدعم من المجتمع الدوليّ، نحو ضمان حماية النساء والأطفال. من هنا كان «قدوة» الذي ينطوي على أنشطة ورسائل رئيسيّة لكيفيّة تمكّن المجتمعات والأطفال والأهل الانخراط

في عمليّة التغيير والمساهمة في القضاء على الممارسات التي تسعى الاستراتيجيّة لتغييرها.

تُساهم «قدوة» في تشجيع المعايير الجديدة التي تعزّز السلوكيّات الحمائيّة للمرأة والطفل، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعيّ، بهدف جعل هذا النظام فعّالًا ومنصفًا في ضمان حماية النساء والفتيان والفتيات الأكثر هشاشةً.

الجدير بالذكر، أنّ الاتحاد الأوروبيّ دعم منذ البداية تطوير الخطّة الاستراتيجيّة لوزارة الشؤون الاجتماعيّة 2020-2027م، بصفته جهة مانحة رئيسيّة تدعم لبنان بالتدابير والتمويل اللّازمين لضمان حماية الأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعيّ. أضف إلى ذلك، دعوة الهيئة اليونيسيف إلى استمرار الشراكة القويّة بين الحكومة اللبنانيّة والمجتمع المدنيّ.

تنويـــــه

كان الغرض من تسليط الضوء على هذا العرض شبه التفصيليّ للهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة لفت الانتباه إلى الأولويّة التي تعمل عليها الهيئة لتطبيق بنود الاستراتيجيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بمواضيع الفتيات والنساء الأكثر حساسيّة. كما يمكن الإشارة إلى المنسوب المرتفع في حجم التعامل مع الهيئات الناشطة في البيئات والمجتمعات المتعدّدة على الأراضي اللبنانيّة.

تترأس السيّدة كلودين عون الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، ابن رئيس الجمهورية، وتربطها صداقات مع منظّمات وهيئات نسائيّة فاعلة في لبنان، ناهيك عن العلاقات الأبعد مع منظّمات دوليّة وغير حكوميّة، بغية تنفيذ هذه البنود وهذه التوجّهات. لذلك تعمل الهيئة على التشبيك ومشاركة كلّ الجهات التي سبق ذكرها لتنفيذ البرامج والمشاريع وورش العمل لتحقيق هذه الغايات في العديد من القرى الريفيّة والمناطق النائية، وكذلك في العاصمة والمدن الكبرى الأخرى.

ثانيًا: تشريع قوانين تنسجم مع تمكين المرأة

ترى الجمعيّات والهيئات النسويّة العاملة في لبنان «أنّ تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة لناحية صنع القرار يتطلّب إعادة النظر بالموادّ الدستوريّة والقوانين الانتخابيّة وتشكيل اللوائح الصادرة عن الأحزاب السياسيّة، لذا تعمل الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة مع الأحزاب السياسيّة لإعداد أوراق سياساتيّة تهدف إلى تعزيز وصول النساء لمراكز القرارات وإجراء تدقيقات تشاركيّة للنوع الاجتماعيّ للأحزاب بحسب المنهجيّة المعتمدة لدى منظّمة العمل الدوليّة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 17).

ترى الجمعيّات والهيئات النسويّة العاملة في لبنان «أنّ تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

كما تعمل الهيئات النسائيّة على الضغط لسنّ مجموعة من التشريعات والقوانين، التي تراها ملحّة وتتطرّق -برأيها- إلى أهمّ الحقوق لمنع الانتهاكات التي تمارس بحقّ النساء وتنال من كرامتهنّ، وتشمل:

- إعادة النظر في القوانين والسياسات بما يتناسب مع الاتفاقيّات الدوليّة والتطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، واعتماد سياسات اجتماعيّة تكفل القضاء على التمييز ضدّ المرأة وتزيل الفوارق بين الجنسين.
- اعتماد نهج شامل ومتكامل ومناسب للنوع الاجتماعيّ في عالم العمل.
- اعتماد نظام التقاعد والحماية الاجتماعيّة.
- إجراء تقييمات لسوق العمل، تتعلّق باحترام التوازن الجندريّ، وتدريب النساء وتنمية مهاراتهنّ في المجال التي تبرز الحاجة فيه.

- مكافحة الفقر لدى النساء، من خلال تصريف إنتاجهنّ المحلّيّ وتيسير عملهنّ الاقتصاديّ ممّا يحقّق لهنّ دخلًا يعزّز وضعهنّ الاجتماعيّ ويؤمّن لهنّ الاكتفاء الذاتيّ.
- تشديد العقوبات في حق مرتكبي كلّ أشكال العنف والتحرّش -في مكان العمل- ضدّ النساء بخاصّة اللواتي يعملن بالقطاع غير الرسميّ، ومكافحة الاتجار بهنّ.
- إلزام الدولة بمسؤوليّة تجميع منتظم للبيانات المقسّمة حسب النوع الاجتماعيّ حول القطاعات التي تنشط فيها النساء وتحليلها.
- الالتزام بتعميق القاعدة المعرفيّة حول جميع المهن التي تمارسها النساء.
- وجوب وضع استراتيجيّة لوزارة الإعلام لتغيير الصورة النمطيّة التي تقدّمها وسائل الإعلام السمعيّة والبصريّة عن المرأة ودورها في المجتمع.
- العمل على تصديق «اتفاقيّة 190»(اتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في العمل) لما لها من انعكاسات إيجابيّة على ضمان العمل اللائق ومناهضة العنف والتحرّش القائم على النوع الاجتماعيّ في مكان العمل، (على أن تصبح الاتفاقيّة مرجعيّة قانونيّة تردع كلّ أنواع العنف وإلحاق الأذى في عالم العمل).
- ضمان الحقّ في المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك للعاملات، وكذلك للفئات الضعيفة مثل المرأة المزارعة والريفيّة، أو المجموعات المهمّشة التي لا تتمتّع في الحقوق والخدمات الأساسيّة.
- استحداث قوانين خاصّة بالعنف الأسريّ تقدّم للنساء الحماية والأمان داخل المنزل، بهدف الضغط على صنّاع القرار لتجريم العنف ومعاقبة الأشخاص المعنِّفين.

يشار إلى أنّ اللجنة المولجة بمناهضة التمييز ضدّ المرأة، تقدّمت من خلال عدد من

أعضائها، كما عدد من النوّاب ورئاسة مجلس الوزراء بعدد من مشاريع واقتراحات القوانين، منها:

- تعديل قانون العقوبات لإضافة مادّة تقدّم تعريفًا موسّعًا لفعل الاغتصاب.
- تعديل قانون العمل لتأمين المساواة في الأجر بين الجنسين للعمل المتساوي القيمة.
- تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعيّ لإزالة التمييز ضدّ المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين.
- تعديل قانون التجارة البرّيّة لتخويل الأمّ حقّ فتح حساب مصرفيّ لأولادها القاصرين/ات.
- اقتراح قانون يتعلّق بتنظيم سفر القاصرين/ات وتحقيق المساواة بين الوالدين في مسألة إصدار جوازات السفر والإذن بالسفر لأولادهم القصّر (للحدّ من ظاهرة خطف الأزواج للأطفال إلى خارج البلد وحرمان الأمّ من أولادها).
- تعديل القانون رقم 572/1996 لرفع تحفّظات لبنان كافّة على اتفاقيّة السيداو.
- اقتراحات قوانين حول زواج القصّر.
- تعديل المادة 25 من القانون 422/2002 المتعلّق بحماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرّضين للخطر لإضافة فئة مكتومي القيد ضمن تعريف الحدث الذي تشمله أحكام هذا القانون.
- تعديل الموادّ 503 و504 من قانون العقوبات لضمان تناسقها مع أحكام المادّة 6 (-7و-7ب) من القانون 293/2014 حول تجريم استعمال العنف أو التهديد باستعماله لاستيفاء الحقوق الزوجيّة.

فيما خصّ اعتماد الكوتا النسائيّة في قانون الانتخاب: لا زالت معظم اقتراحات

القوانين موضع دراسة من قبل اللجان النيابيّة ولا زالت الجهود للدفع في اتجاه تبنّيها مستمرّة. في الوقت الذي تُعقد اللقاءات وجلسات النقاش مع الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة والمنظّمات النسائيّة حول مواضيع الكوتا النسائيّة، يستمرّ العمل الذي يطال تعزيز فعاليّة المشاركة السياسيّة للمرأة، وقانوني العمل والضمان الاجتماعيّ، إضافة إلى المحاور التي تتعلّق بأماكن التمييز ضدّ المرأة في القانون والممارسة. (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 10).

وتنفيذًا لهذه الرؤى، تسعى الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة إلى خلق شبكة من ضبّاط/ضابطات الارتكاز الجندريّ في البلديات (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 13).

الجدير بالذكر، أنّ خطّة عمل الاستراتيجيّة التي وضعتها لجنة المرأة والطفل النيابيّة تتضمّن عددًا من التدخّلات والأنشطة الهادفة لمعالجة مواضيع الزواج المدنيّ الاختياريّ، والتمييز ضدّ المرأة في قوانين الأحوال الشخصيّة وزواج القصّر. كما تتابع الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة مواضيع قانونيّة تهدف إلى القضاء على التمييز الذي تعاني منه النساء في لبنان من خلال تحضير الدراسات التي تمهّد لإعداد مشاريع قوانين ذات الصلة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 24):

- التخطيط لوضع دراسات تمهّد لإعداد قانون مدنيّ موحّد للأحوال الشخصيّة يؤمّن المساواة التامّة بين المرأة والرجل، ومنها دراسة تقارن ما بين قوانين الأحوال الشخصيّة المتّبعة في كلّ من فرنسا وقبرص وتونس، كما وإجراء دراسة مقارنة حول المشاريع المقدّمة لحينه من عدّة جهات حول هذا الموضوع.
- متابعة مشروع القانون الرامي إلى الاعتراف بحقّ المرأة اللبنانيّة بنقل جنسيّتها لأولادها، ولهذا الغرض تستمرّ الهيئة في مساعيها مع البرلمانيّين والشركاء في المجتمع المدنيّ، وهي تقوم بإعداد دراسة بالتعاون مع وكالات

الأمم المتّحدة من أجل كسب التأييد والمناصرة لإقرار مشروع القانون الذي سبق أن أعدّته في هذا الموضوع.

في المحصّلة، تحتوي القوانين اللبنانيّة مروحة من القضايا التي تتضمّن تمييزًا ضدّ المرأة (اساتذة من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، فرنسوا فرح وآخرون، 2018)، وتساهم في تعميق الفجوة بين الجنسين في غير ميدان من ميادين الحياة الاجتماعيّة والقانونيّة والسياسيّة والثقافيّة والإنسانيّة، وتطال في جانب منها:

- **قانون الجنسيّة.**
- **قوانينَ الأحوال الشخصيّة.**
- **بعض أحكام قانون العقوبات.**
- **بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعيّ.**
- **بعض أحكام قانون العمل.**
- **بعض الأحكام المتعلّقة بقوانينَ خاصّة بموظّفي الدولة وقانون التجارة البرّيّة (الإفلاس)** [1] **...**

1 - من مقدّمة حقوق المرأة في التشريع اللبنانيّ: وضع النصوص التعديليّة المقترحة بين عامي 2000 و 2013م، فادي كرم، ميرنا نقولا عازار نجار، غادة حمدان حديب، الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة، صندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ للسكّان في لبنان، الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة، ص 8.

ثالثًا: استنتاجات ومقترحات

تصبو الحركات النسائيّة إلى استقطاب عددٍ كبيرٍ من الأشخاص حول هدف مشترك، سعيًا وراء التأثير في التغيير الاجتماعيّ. مرتكزة على التحوّلات التي أُدخلت على خطاب المنظّمات وبنيتها، وأهمّيّة السياق الذي تعمل في إطاره، والصلات التي تجمعها بالمجموعات الاجتماعيّة أو السياسيّة الأخرى ومؤسّسات الدولة والجهات المانحة الدوليّة.

ركزت الأشكال الجديدة من النسويّة، التي اتخذت طابع المؤسّسات غير الحكوميّة، أثرها وتأثيرها على تعبئة المجموعات الاجتماعيّة اللبنانيّة على تنوّعها. وفي هذا الإطار، تبدو المنظّمات النسائيّة في لبنان اليوم على مفترق طرق، ففشل الدولة اللبنانيّة في معالجة مسألة حقوق المرأة المدنيّة ومكانتها في المجتمع، من بين قضايا أخرى، يشير إلى انسحاب الدولة من القطاع العامّ، نتيجة لانهيارها شبه التامّ.

علاوة على ذلك، أدّى الامتثال لأجندات المانحين إلى الاعتماد على التمويل المتاح وفرض انتظام لا يمكن تجنّبه مع التوجّهات العالميّة المتعلّقة بقضايا المرأة.

> **بعد أن أخفقت الدولة في تحقيق التنمية في المجتمع، اتجهت الأنظار إلى تنظيمات المجتمع المدنيّ كقوّة دافعة نحو التغيير، حتّى تكون تلك التنظيمات شريكًا أساسيًا في تطوير المجتمعات وتنميتها، لقربها من القاعدة الشعبيّة أو جمهور أصحاب الحقوق.**

لذلك «اكتسبت النسويّات والمنظّمات النسائيّة نفوذًا في المجتمع وفي مؤسّسات الدولة، ونشطت النساء من خلال هذه الهيئات، وحاولن التأثير في المجتمع والسياسة على مستوى بناء القدرات من خلال المنشورات وسلسلة

المحاضرات وورش العمل والبرامج التدريبيّة المجّانيّة، ومن خلال وجودهنّ في وسائل الإعالام، والمساهمة في تقارير الظلّ التي تجري كتابتها سنويًّا ضمن مسارات محلّيّة وإقليميّة ودوليّة» (الضعيف، 2014، صفحة 78).

كما أعلنت هذه المنظّمات والجمعيّات أنّها تعمل على قضايا النوع الاجتماعّي، والمساواة بين الجنسين وتعتمد لذلك عدّة خيارات في علاقتها بوسائل الإعلام:

أ. دفع الأموال للوسائل الإعلاميّة [1] المرئيّة، والمسموعة والمقروءة، مقابل الظهور عبر أثيرها، وعلى صفحاتها، للتحدّث عن برامجها ونشاطاتها، وهذا يعني أنّ هذه الجمعيّات والمنظّمات هي التي تحدّد الزمان، والتوقيت، والحدث بحدّ ذاته.

ب. إقامة علاقات وروابط مع شبكة من الإعلاميّين المناصرين لقضايا المرأة، والتمييز بين الجنسين، وهذا يعني أنّ هذه الجمعيّات والمنظّمات قد تحدّد الزمان، والتوقيت، والحدث بحدّ ذاته، وفق نشاطاتها وبرامجها، وقد يحصل أن يقوم أيّ من هؤلاء الإعلاميّين بمناصرة أعمال هذه الجهات من تلقاء نفسه.

ج.تعتمد على نشر أخبارها، وتغطية نشاطاتها وبرامجها، والترويج لعملها عبر وسائلها الإعلاميّة الخاصّة، من خلال وسائل التواصل الاجتماعّي المتعّددة، وهنا أيضًا نرى أنّ هذه الجمعيّات هي من يحّدد الزمان، والتوقيت، والحدث بحدّ ذاته.

تتلقى هذه المنظّمات والجمعيّات أموالًا لمشاريعها من جهات مانحة، تفرض عليها شروطها، إن بخصوص عناوين وتفاصيل المشاريع والقضايا المختارة،

1 - المعطيات مرتكزة على خبرة الباحثة في علاقتها مع وسائل الإعلام 18- سنة من الخبرة في العمل الإعلاميّ- وعلى حصيلة لقاء جمعها -خلال شهر تشرين الثاني من العام 2018م- بإعلاميّة تعدّ برنامجًا أسبوعيًّا وتقدّمه، تحوّل برنامجها إلى لقاءات دائمة مع قضايا تطرحها إحدى المنظّمات العاملة في قضايا النوع الاجتماعيّ لقاء بدلات ماليّة عن كلّ حلقة تحدّدها وتتقاضاها الوسيلة الإعلاميّة.

أو بخصوص الإعلان عليها عبر وسائل الإعلام، فهي، أي الجهات المانحة، تُلزم الشركاء بـ «الامتثال لمتطلّبات الاتصالات والمعلومات» ويجب على الشريك أيضًا أن يقرّ بالشراكة وبالتمويل المقدّم في التواصل حول المشروع، مثل: المقابلات الإعلاميّة، والنشرات الصحافيّة، ووسائل التواصل الاجتماعيّ، وصفحات الويب، والمدوّنات، والمقالات المتعلّقة بالمشروع، إلخ.... وقد يؤثّر عدم الاعتراف بالتمويل سلبًا على تقييم المشروع أو قد يؤدّي إلى تطبيق عقوبة في مرحلة التصفية.

من هنا، نجد أنّنا أمام منظّمات وجمعيّات ناشطة بالإعلان عن قضاياها ومشاريعها، ولكنّها في الوقت ذاته، تقوم بتنفيذ خطط وبرامج ومشاريع الجهة أو الجهات المانحة، وليس كما يبدو لنا ظاهريًّا بأنّها مشاريع خاصة بهذه المنظّمات، إن في المحتوى، وأحيانًا في الشكل أيضًا.

في مسار متوازٍ، تترك هذه النشاطات تبعاتها وتأثيراتها بشكل أو بآخر على جمهور المتلقّين، وبحسب «نظريّة فوكو وأبو لغد، تنقاد الفتيات إلى المظاهر التي يتمّ الدعاية إليها عبر الوسائل االإعلاميّة المهيمنة» (الضعيف، 2014، صفحة 32).

ولهذا يبدو أن من الأهمّيّة بمكان، التوقّف عند أمر محوريّ، وهو أمر يتعلّق بالإنجازات المعلنة لهذه الهيئات، وأشكال الحملات الإعلاميّة التي تنفّذها حيث أظهرت هذه الحملات، ولا زالت تُظهر ما حقّقته بعناوينها العامّة، في مناطقنا وفي كلّ المناطق اللبنانيّة فاستقطبت انجذابًا نحوها، في ظلّ غياب التصدّي للكثير من العناوين والقضايا التي تهمّ شريحة واسعة من الفتيات والنساء من قِبل السياسات الحكوميّة والجهات المعنيّة على حدٍ سواء [1].

1 - تشكّل المساعدة النفسيّة والقانونيّة المجانيّة وتبنّي القضايا الحسّاسة للنساء لا سيّما تلك التي تطال موضوعات حضانة الأطفال والعنف ضدّ النساء وزواج الفتيات تحت 18 سنة وسيل الإعلان عنها، وكيفيّة تسليط الضوء عليها وتغطيتها إعلاميًّا، والمبرّرات التي تقدّمها هذه الجهات من خلال الإعلام التقليديّ والرقميّ الرافعة التي تنفّذ من خلالها إلى عواطف ومن ثمّ عقول المعنيّين والمهتمّين ... والأمثلة على ذلك كثيرة في غير ميدان.

يبدو أن من الأهمّيّة بمكان، التوقّف عند أمر محوريّ، وهو أمر يتعلّق بالإنجازات المعلنة لهذه الهيئات، وأشكال الحملات الإعلاميّة التي تنفّذها حيث أظهرت هذه الحملات، ولا زالت تُظهر ما حقّقته بعناوينها العامّة، في مناطقنا وفي كلّ المناطق اللبنانيّة فاستقطبت انجذابًا نحوها، في ظلّ غياب التصدّي للكثير من العناوين والقضايا التي تهمّ شريحة واسعة من الفتيات والنساء من قِبل السياسات الحكوميّة والجهات المعنيّة على حدٍ سواء.

وتطرح هذه الهيئات القضايا الإنسانيّة الحسّاسة التي تهم شرائح غير قليلة من النساء في المجتمعات، في ظلّ عدم تلقّف جهات أخرى لمعاناة النساء تجاه هذه القضايا. ما يسمح للهيئات النسويّة بالتمدّد بسهولة ضمن البيئات؛ كونها تقدّم المساندة النفسيّة والقانونيّة وحتّى المعنويّة، مجّانًا ومن دون مقابل في هذه القضايا الحسّاسة.

بعض العناوين التي تعمل عليها بعض هذه الجمعيّات، ويطال أحدها الشباب وثانيها يطال آلية التدخّل بحسب التطوّرات التي تفرضها الأوضاع القائمة.

- يتضمن العنوان الأوّل التوجّه نحو الشباب، من خلال ورش عمل تدريبيّة متّصلة ومتتالية، بحيث تمرّ بمراحل استقطاب، ومن ثمّ فرز نخبة النخبة وانتقائها مع مراعاة التنوّع بين الجنسين. تنفّذ هذه المشاريع من خلال مراحل متابعة مستمرّة تؤدّي إلى تمكين الشباب، أو الأشخاص المعنيّين، باتجاه الأهداف المرسومة المعلنة والمضمرة على السواء.

وقد تشهد مراحل هذه المشاريع عناوين متعدّدة، تبدأ بلقاءات فمؤتمرات، فندوات وورش عمل، وورش تدريبيّة، لتتحوّل إلى نوادٍ تحمل عناوين وتفرّعات، تحت مظلّة المشروع الأساس المعلن عنه.

الجدير بالذكر، أنّ هذه المشاريع، تنفّذها أكثر من جهة بينها جامعات عريقة لها موقعها وتأثيرها الأكاديميّ والمعنويّ، مثل: انخراط جامعة القدّيس يوسف في العديد من هذه المشاريع مع جهات متعدّدة، وهذا ذو دلالات كبيرة، ويُشكّل عامل استقطاب للشباب من الجنسين.

ويُشكّل «مشروع نادي المنظّرات العامّة لسياسات حرّيّة التعبير في لبنان» (SMARTCENTER, 2022) [1] مثالًا على هذه المشاريع التي تطال الشباب، وهو مشروع مشترك بين الـ SMART Center سمارت سنتر مع معهد صحافة الحرب والسلام IWPR بتمويل من الـ USAID، عُقدت اللقاءات في حرم كلّيّة العلوم الاجتماعيّة في جامعة القدّيس يوسف. سبق حفل الاختتام، أربع مناظرات عامّة ناقشت سياسات عامّة لحماية حرّيّة التعبير في لبنان، أُعلن في ختامها فوز كلّ من ريما يونس (شيعيّة، وهي طالبة دكتوراه في العلوم التربويّة في الجامعة اللبنانيّة)، وعبد الله ملاعب، وأحمد أبو حمدان (شيعيّ، وهو طالب سنة ثالثة في كلّيّة الإعلام في جامعة العلوم والآداب اللبنانيّة USAL)، والمحامي بسّام بو داغر كأفضل المتناظرين.

في سياق متّصل، وبعيدًا عن عمل المنظّمات والجمعيّات النسويّة، تجدر الإشارة إلى مركز رشاد للحوكمة الثقافيّة في مؤسّسة أديان، التي عملت على تأسيس «البرلمان الشبابيّ النموذجيّ» في آب 2019م، ومدّته ثلاث سنوات لغاية آب 2022م (adyanfoundation، 2021)، وبتمويل من سفارة مملكة هولّندا في لبنان.

يهدف هذا المشروع، إلى تمكين الناشطين الشباب وتحفيزهم للمساهمة

1 - مشروع من سلسلة مشاريع تتضمّن أكثر من مرحلة، منها ما لا يستدعي الحضور المباشر في مكان الحدث، فتتم أونلاين، ومنها ما يُترك للشباب تحديد نسبة من المتابعة حضوريًّا أو عبر الإنترنت (أونلاين)، ومنها ما يُلزم الشباب بالحضور المباشر. ويجدر الإشارة إلى أنّ هذه المشاركات مدفوعة ماليًّا، وعلى الأقلّ الطعام ومبلغ مقتطع بالدولار تحت عنوان بدل النقل. أرفق هنا رابط اللقاء الختاميّ للمشروع:
\https://www.facebook.com/SMARTCENTERLebanon/videos/433310908343416

في تطوير الحياة السياسيّة على قواعد غير طائفيّة، كما أُعلن، وعلى المشاركة الفعّالة فيها، إضافة إلى زيادة الوعي والدعم الشعبيّ لفكرة دولة المواطنة الحاضنة للتنوّع (ymplebano, 2021). أمّا المسؤول عن المشروع فهو عبدو سعد [1].

ضمن هذا المشروع، عملت أديان على اختيار مجموعات الشباب، وعلى تدريبهم وتسليمهم مهمّات متعدّدة، ومنها مشاركتهم باسم برلمان الشباب في المناسبات واللقاءات المتنوّعة من سياسيّة واقتصاديّة وبيئيّة وأكاديميّة [2]...

قد لا تكون هذه الجهات التي تطرّقت إليها الدراسة هي هيئات نسويّة، لكنّها هيئات تلتقي في برامجها التدريبيّة وبرامجها ونشاطاتها مع أهداف الجمعيّات والمنظّمات النسويّة التي سبق الإشارة إليها، وهو مسار غير منفصل بتاتًا عن مسارات الهيئات النسويّة، بخاصَّة أنّ مؤسّسة أديان تعمل مع المركز التربويّ للبحوث والإنماء من خلال مشاريع تربويّة وتعليميّة تطال أكثر من ميدان من ميادين «الثقافة والتربية» (crdp, 2019) [3].

- العنوان الثاني، يتناول بعض المقترحات التي أعلن عنها مع بداية تفشّي وباء كورونا، كوفيد19- من قِبل اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة، (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 5). وهو أمرٌ يُبيّن مدى تلبية هذه الهيئات الفاعل حتّى في ظل الأزمات الحاصلة والمستجدّة والطارئة. وتناولت المجالات الآتية:
  - إنشاء صندوق خاصّ لمساعدة ضحايا العنف الأسريّ.
  - تسهيل شروط الاستقبال في مراكز الإيواء.

---

1 - abdo@adyanfoundation.org

2 - على سبيل المثال، شهدت معدة الدراسة مشاركة شخصيّتين من برلمان الشباب خلال حفل إطلاق الدراسات وورقة السياسات المتعلّقة بقطاع الحرف التي نظّمتها جمعيّة «نحن» يوم السبت 18 كانون الأوّل 2021م، وحصرتا على إعلان المشاركة كونهما من برلمان الشباب.

3 - للتذكير، تعمل منظّمة أبعاد على إدخال العامل الجندريّ المتعلّق بالنوع الاجتماعيّ ضمن المناهج التعليميّة مع المركز التربويّ للبحوث والإنماء، وعملت مؤسّسة أديان ضمن مشروع تطوير المناهج مع المركز نفسه.

- إنشاء مركز متخصّص لحجر النساء والفتيات المعنّفات خلال فترة تفشّي وباء كورونا.
- استثناء فرق الحماية التابعة للجمعيّات المختصّة من الفئات التي تطبّق عليها مقرّرات التعبئة العامّة بشأن القيود على التنقّل.

لذلك، جرى تعميم أرقام الخطوط الساخنة المعتمدة للغاية، وتقديم خدمة الدعم النفسيّ الاجتماعيّ المركّز وجهًا لوجه.

في اتجاهٍ آخر، واستنادًا إلى مشاركة هيئات المجتمع المدنيّ الفاعلة، وفي طليعتها الهيئات النسائيّة، تطرّقت اللجنة إلى تحدّيات إضافيّة تطال الفتيات والنساء خلال هذه الفترة، فعمدت إلى الحديث عن «الأمن الاقتصاديّ للمرأة في ظلَ الأزمات، مع تحديد الحاجة إلى أيّة تشريعات؛ و/أو تعديل لتشريعات نافذة؛ و/أو الحاجة إلى إجراءات تنفيذيّة لتحسين الأوضاع الاقتصاديّة للمرأة .... لضمان التعاطي الفعّال مع التداعيات السلبيّة للجائحة وغيرها من الأزمات التي يعاني منها لبنان على أمن المرأة الاقتصاديّ (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2021، صفحة 6).

ما يُمكن رصده وجنيه واستثماره كنتيجة لهذا الواقع، يتمحور حول:

- **انجذاب شرائح وفئات إلى هذه الهيئات، تسعى إلى التقرّب منها، والاستماع إلى توجيهاتها وإرشاداتها.**
- **فئات ستتابع أخبارها ونشاطاتها بسبب الضخّ الإعلاميّ الحاصل، فينخفض منسوب الممانعة تجاهها، وبالتالي تُصبح هذه الأفكار أكثر مقبوليّة لديها.**

في كلتا الحالتين، ستتحقّق بشكل أو بآخر، الاختراقات المأمولة في نفوس المتلقّين وأذهانهم، سواء اتفقوا أو اختلفوا معهم في المنطلقات والأهداف.

ويبقى السؤال الأهمّ، الذي يجب أن يتناول كيفيّة وآليّة الانتقال من التفكير في التصدّي لهذا النهج والمسار ولهذه المخطّطات إلى مرحلة التخطيط لمحاصرة هذه البرامج والمشاريع.

هو، بالتأكيد مشروع كبير يتمدّد من خلال عناوين متعدّدة، وتحالفات وتشبيكات أكثر من أن تُعدّ أو تُحصى، والأمثلة على ذلك كثيرة ووردت في غير موقع من هذا البحث [1].

لذلك، لا يستوقف الدراسة عدد الجمعيّات والمنظّمات، بقدر ما يستوقفها حجم المشاريع وتعدّدها وتنوّعها، وتنفيذها على كامل الأراضي اللبنانيّة وبرعاية وسلطة حكوميّة ودوليّة، وبتمويل ممنهج لتنفيذ سياسات ليست فقط في لبنان أو حتّى في المنطقة، وإنّما في العالم أجمع. وهنا مكمن الخطورة وصعوبة المواجهة، ولكن بالتأكيد ليس استحالتها.

كنتيجة لكلّ ما ورد، لا يهمّ التركيز على أمكنة تواجد هذه الجمعيّات والمنظّمات في منطقة أو مناطق بعينها، كون استقطاب الفئات المستهدفة، يحدث من خلال

---

1 - تجدر الإشارة هنا أنّ السيّدة علياء عواضة هي شريكة مؤسّسة منظمّة FE-MALE النسويّة، وهي مسؤولة الإعلام والمناصرة فيها والمسؤولة أيضاً في شريكة ولكن وتعمل مع اليونيسف ومع غير منظّمة دوليّة ... ونورد هنا مثالاً إضافيّاً على ما سبق ذكره كإعلان مفتوح للراغبين، وفي وقت لاحق قد تقوم منظّمات وجمعيّات بتقديم ذات التدريب على ذات العناوين ومع نفس المدرّبين كما رأينا في هذا الإعلان على سبيل المثال لا الحصر: تنظّم الوكالة الفرنسيّة لتطوير الإعلام (CFI)،في إطار برنامج قدرة، تنظّم ورشة تدريبيّة بعنوان «التغطية الإعلاميّة الحسّاسة لقضايا النوع الاجتماعيّ».

المكان: فندق سيتيا الأشرفيّة -Citea Apart Hotel

الزمان: الأربعاء الثالث من نوفمبر والخميس الرابع من نوفمبر ٢٠٢١م من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الخامسة بعض الظهر.

المدرّبة المتخصّصة في المناصرة والحملات والتغطية الإعلاميّة المتحسّسة جندريًّا علياء عواضة.

الأماكن محدودة، لذا يرجى تعبئة الاستمارة في الرابط أدناه قبل الأربعاء السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١م. وسوف نتصل بكم في حال قبول الاستمارة.

برنامج «قدرة ٢» QUDRA Programme هو برنامج ممولّ من قبل الاتحاد الأوروبيّ، من خلال الصندوق الاستئمانيّ الإقليميّ للاتحاد الأوروبيّ استجابة للأزمة السوريّة (EUTF Syria) ، والوزارة الاتحاديّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية (BMZ) والوكالة الإسبانيّة للتعاون الإنمائيّ الدوليّ .

(AECID) . https://www.facebook.com/events/573286627267915/?ref=newsfeed

الإعلان عبر فايس بوك عبر الصفحة: https://www.facebook.com/2getherInLebanon/

روافد متعدّدة، إن من خلال وسائل الإعلام التقليديّة والرقميّة، أو من خلال مؤسّسات وروافد أخرى كالجامعات، والثانويّات، وطلّاب الإعلام، وكلّ مهتمّ بأيّ عنوان من العناوين المتناولة، وبأوجه وتدخّلات لا تعد ولا تُحصى.

في هذا الإطار، نجد أنّ هذه المنظّمات تستخدم كلّ الوسائل المتاحة والمتعدّدة وبأفكار تستقطب الشباب بشكل خاصّ لتعيد إنتاج الذاكرة أو لتُشكّل الذاكرة بالشكل الذي تريد، ولا شكّ سيترك عملها تأثيراته على غير اتجاه [1]. لذا يقترح التقرير أن توضع استراتيجيّة تدخّل ومواجهة مستندة على خطوات عمليّة، تتضمّن برامج إبداعيّة وعصريّة جذّابة تستهدف الشباب والشابّات.

1 - مثال هذا الإعلان: «يسرّ ورشة المعرفة أن تدعوكم/نّ للتقديم على ورشة عمل التاريخ الشفويّ النسويّ، بعنوان: «منّا وفينا». على مدى يومين، نهدف من خلال هذه الورشة إلى تعلّم واستكشاف طرق للقيام بمشاريع التاريخ الشفويّ ضمن المجتمعات والمساحات التي ننتمي إليها، من عائلتنا أو حيّنا أو بلدتنا، إلى الحركة أو المنظّمة التي ننتمي إليها. للتقديم، الرجاء تعبئة هذه الاستمارة:

https://forms.gle/mmae4D3bmFL1ZmoSA

تاريخ ورشة العمل: السبت-الأحد 6-7 تشرين الثاني. موعد اللقاء سيكون مساء الجمعة 5 تشرين الثاني.

آخر موعد للتقديم: الأحد 24 تشرين الأوّل. في حال تمّ قبولك، سنراسلك بحلول 28 تشرين الأوّل.

هذه الورشة مفتوحة للنساء والأشخاص الترانس والكوير/ غير النمطيّين بعمر 20 وما فوق، من جميع الجنسيّات التي تعيش في لبنان. سنختار 20 متقدّم/ة للانضمام إلينا بناء على الاهتمام بالموضوع والقدرة على المشاركة في كامل الورشة بالإضافة الى المشروع الشخصيّ المُقترح.

لغة الورشة الرئيسيّة هي العربية.

عن الورشة: الغاية من ورشة عمل «منّا وفينا» هو التفكير معًا في توثيق وأرشفة القصص والتاريخ (أو التواريخ) الأقرب إلينا، مع مراعاة طرق التعامل مع هذه القصص والعلاقات بإرهاف وانعكاسية. سنبدأ من خلال الورشة بمشاريع خاصّة بكنّ حول التاريخ الشفويّ. تدمج الورشة بين العمل النظريّ والتطبيقيّ، وتهتمّ بالجانب الحسّيّ والمتجسّد لذاكرتنا وقصصنا، فسنعطي فرصة لمشاعرنا أن تقودنا في عمق مشروعنا. سوف نتعرّف على ماهيّة التاريخ الشفويّ النسويّ وكيفيّة تطبيقه في مجتمعاتنا بالإضافة إلى التعرّف على مهارات التسجيل والتحرير الصوتيّ وكيفيّة نشر المقابلات واستعمالها. كما نستكشف سويًّا خلال ورشة العمل بعض التحدّيات العمليّة والأخلاقيّة التي قد نواجهها حين نتطرّق إلى الذاكرة الجماعيّة والعلاقات الاجتماعيّة، وخاصّة مع أفراد من عائلاتنا أو مجموعاتنا.

ستعقد ورشة العمل في مكان خارج بيروت، وستتكفّل ورشة المعارف ببدل النقل للمشاركات/ين. سوف تلتزم الورشة بإجراءات السلامة الخاصّة بفيروس كوفيد19 قبل وخلال ورشة العمل، من فحوصات PCR إلزاميّة إلى التباعد الاجتماعيّ في مكان اللقاء.

الأعمال الفنّيّة المرتبطة بالاستمارة من تصميم أسماء غراوي، حسابها على انستاغرام:@asmaa.ghrawi

«Facebook: Asmaa N. Ghrawi

رابط الإعلان: https://www.facebook.com/events/685613169496933/?ref=newsfeed

https://www.facebook.com/knowworkshop/ : الحساب الرسميّ لصفحة المعارف.

هذه المنظّمات تستخدم كلّ الوسائل المتاحة والمتعدّدة وبأفكار تستقطب الشباب بشكل خاصّ لتعيد إنتاج الذاكرة أو لتُشكّل الذاكرة بالشكل الذي تريد، ولا شكّ سيترك عملها تأثيراته على غير اتجاه

إنّ التغاضي عن الخوض في هذه القضايا والموضوعات لن يلغي تأثير تناوله من قبل هذه الهيئات، نظرًا إلى الحاجة الماسّة إليها، وللآثار والانعكاسات التي قد تنشأ بسبب التجاهل أحيانًا. مع لحاظ أنّ كلّ هذه النشاطات من برامج ودورات تدريبيّة وندوات ولقاءات، وبرامج إعلاميّة، وحتّى التعديلات التي ستتضمّنها المناهج التربويّة تستبطن الإضاءة على تقبّل الجميع في المجتمعات دون استثناء بما فيهم الشاذّين جنسيًّا.

لذلك، تقترح هذه الورقة وضع برامج تدخّل تطال كلّ هذه القضايا والنقاط التي تتناولها هذه الجمعيّات والمنظّمات، على أن تشمل الجوانب المعنويّة والنفسيّة والقانونيّة وقد يستوجب الأمر تقديم المساندة الاقتصاديّة وغيرها من أنواع التدخّل.

تقترح هذه الورقة وضع برامج تدخّل تطال كلّ هذه القضايا والنقاط التي تتناولها هذه الجمعيّات والمنظّمات، على أن تشمل الجوانب المعنويّة والنفسيّة والقانونيّة وقد يستوجب الأمر تقديم المساندة الاقتصاديّة وغيرها من أنواع التدخّل.

تدخّل يُشعر الفتيات والنساء المتضرّرات في بيئاتنا ومجتمعاتنا باحتضانهنّ والوقوف معهنّ في معاناتهنّ، بدلًا من التخلّي عنهنّ، أو مواجهتهنّ بطرق ووسائل متعدّدة.

تدخّل يُشعر الفتيات والنساء المتضرّرات في بيئاتنا ومجتمعاتنا باحتضانهنّ والوقوف معهنّ في معاناتهنّ، بدلًا من التخلّي عنهنّ، أو مواجهتهنّ بطرق ووسائل متعدّدة.

في إطار متّصل، تقترح أيضًا العمل وضع خطّة تأهيليّة لقادة يتم اختيارهم وفق معايير واضحة، على مستوى البيئات والمجتمعات، وتُنفَّذ هذه الخطّة على مراحل لمجموعات مميّزة من الشباب والشابّات، كما تطال العديد من العناوين، بما فيها كيفيّة التعامل والتصرّف والتعبير [1].

في الختام يجدر القول إنّنا بحاجة إلى مشروع إعلاميّ رديف يتضمّن مسارين: المسار الأوّل يطال القنوات والمنصّات الإعلاميّة كافّة، والثاني يطال مشروع التربية على الثقافة الإعلاميّة التي يجب أن تدخل ضمن مناهجنا التربويّة والتعليميّة على حدّ سواء؛ لا سيّما بعد «إثبات أنّ بناء قدرات الصحفيّين على التغطية الإعلاميّة التي تراعي الفوارق بين الجنسين أمر فعّال وأساسيّ، بخاصّة مع تحوّل وسائل التواصل الاجتماعيّ إلى قناة حيويّة لتوفير المعلومات للجمهور» (Sharika Wa Laken, 2021).

1 - إعلان هامّ لكلّ القياديّين.ات العرب

تطلق مؤسّسة أهل للعام الرابع على التوالي مساق «التنظيم وقيادة العمل الجماعيّ للتغيير» 2022م عن بُعد.

يمكنكم.نّ الآن تقديم طلب الالتحاق في المساق التعلّميّ عن بعد لتعلّم نهج التنظيم المجتمعيّ وممارساته.

المساق مطوّر بناءً على مساق البروفسور مارشال جانز من جامعة هارفرد

سوف يغطّي المساق الممارسات القياديّة الخمسة (القصّة العامّة، والعلاقات الالتزاميّة، والاستراتيجيّة المشتركة، والبنية البلورية والتصرّف المحفّز).

علماً بأنّه تتوفّر عشرات المنح الكاملة والجزئيّة

سجّلوا الآن عبر الرابط وشاركوا الإعلان مع أشخاص تعتقدون\ تعتقدن أنّهم\نّ مهتمّون\ات.

ورد الإعلان عبر حساب مؤسّسة «أهل» على فايس بوك https://ahel.org/masaq-2022/ ، ووضعت على الصفحات فيديوهات لسيّدات رائدات في مشروعهم، بعضهنّ من لبنان.

ملاحق

ملحق رقم 1

نبذة عن بعض الجمعيّات النسويّة العاملة في لبنان

- مجتمع الميم عين المجتمع مثليّ الجنس، هو تجمّع للمثليّات والمثليّين، مزدوجي الميل الجنسيّ، والمتحوّلين جنسيًّا (إل جي بي تي) والناس الداعمة للمثليّين، والمنظّمات، والثقافات الفرعيّة.

- **«ملاذ للفنّانين» هي منظّمة غير حكوميّة للفنون النسويّة والكويريّة تعمل على مستوى التقاطع بين الفنّ والناشطيّة. وتقوم بحملات ومبادرات مناصرة لحقوق المرأة ومجتمع الميم عين من خلال الفنون والثقافة والمساحات الإبداعيّة مثل المهرجانات والمعارض والفعاليات. سيوفّر مشروعها المقترح «رفع صوت الأغلبيّة المهمّشة»** منصّات تشاركيّة وسياسيّة وثقافيّة لإشراك النساء والمجتمعات المهمّشة وإعلاء أصواتهم/نّ وتعزيز مشاركتهم/نّ السياسيّة من خلال خلق مساحات للحوار بين المجتمعات والتواصل والتعاون على المدى الطويل بين النساء/الناشطات في ثلاث مدن رئيسيّة في لبنان.

- **«في-مايل» هي مجموعة نسويّة على مستوى القاعدة الشعبيّة تعمل على تعزيز وجود الشابّات والفتيات في المناصب القياديّة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال رفع أصوات النساء والفتيات وحضورهنّ في الفضاء الإعلاميّ. يهدف مشروعها «انفجار بيروت: القصص غير المرويّة للنساء والفتيات ودورهنّ في التعافي»**، إلى استخدام مساحات وسائل الإعلام التقليديّة والاجتماعيّة لرفع أصوات النساء والفتيات في لبنان، وتوثيق مساهماتهنّ في جهود بناء السلام والتعافي من أجل التحفيز والدعوة لإدماج المرأة في عمليّات صنع القرار وخطط الانتعاش الوطنيّة. سيتمّ إنتاج مواد توثيقيّة عالية الجودة ومحتوى يتعلّق بقصص النساء، إلى جانب ورشة عمل حول مراجعة وسائل الإعلام وبناء القدرات.

- **«جمعيّة أوبيرج بيتي» هي منظّمة غير حكوميّة مقرّها بيروت تركّز على التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المستدامة من خلال بناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلّيّة، وخصوصاً الأطفال والفئة الشابّة والنساء. يهدف مشروعها «مشاركة المرأة في المساءلة وإدارة الكوارث»**، إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليّات الحوكمة وبناء السلام بين المجتمعات المحلّيّة ومقدّمي الخدمات العامّة في منطقتين متضرّرتين من انفجار بيروت. حدّد المشروع ثلاث مجموعات من النساء بغية العمل معها وهؤلاء النساء هنّ الأكثر تضرّرًا أو الأقرب جغرافيًّا إلى مكان حدوث انفجار بيروت، بما في ذلك النساء المسنّات اللواتي يعشن بمفردهنّ، والنساء اللواتي يدرن أعمالهنّ الخاصّة و/أو النساء اللواتي يعلن أسرهنّ، والناشطات في الخطوط الأماميّة اللواتي اتخذن مبادرات لإنقاذ حياة الناس وتقديم العون و/أو جمع التبرّعات. وسيمكّن هذا المشروع النساء من المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة لمواجهة تحدّيات المجتمع وتحسين إدارة الكوارث.

- **«مدنيّات» هي منظّمة غير حكوميّة لبنانيّة تعمل على خلق مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً وديمقراطيّة في لبنان، حيث تكون السياسة متاحة أكثر للنساء والفئة الشابّة. بالشراكة مع «الجمعية الوطنيّة للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة (أوندز)»، يهدف مشروعها «إعادة إحياء نساء (الحراك النسائيّ المنظّم، التمكين والتشبيك)"** إلى معالجة التهميش الحاليّ للمرأة في ما يعني المشاركة في العمل الإنسانيّ وكذلك في صنع القرار المحلّيّ والتخطيط للمبادرات. من خلال إنشاء اللجان النسائيّة، سيعمل المشروع على التمكين وعلى إتاحة المجال لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في التخطيط المحلّيّ الرسميّ وغير الرسميّ، وصنع القرار، وجهود بناء السلام التي تقوم بها البلديّات وأصحاب المصالح الأخرى.

- **«دار الأمل» هي منظّمة غير حكوميّة لبنانيّة تعمل على حماية حقوق النساء والأطفال، لا سيّما الفئات الضعيفة والمعرّضة لخطر العنف والاستغلال.**

يهدف مشروعها «إنشاء حوار بين المجتمعات الضعيفة ومقدّمي الخدمات لتعزيز التدخّلات المراعية للنوع الاجتماعيّ في المناطق المتأثّرة بانفجار بيروت» إلى إنشاء مجموعة بقيادة نسائيّة وتمكينها للتأثير على تحسين الوصول إلى الخدمات وخلق مساحات آمنة للنساء المستضعفات في برج حمّود وسنّ الفيل. ستشارك مجموعة من 50 امرأة في جلسات توعية بهدف اختيار مجموعة أساسيّة مؤلّفة من 10 نساء. وسيتمّ تزويد المجموعة الأساسيّة بالمهارات اللازمة لمسح احتياجات مجتمعات هذه النساء وتقييمها وإنشاء آليّة حوار مع مقدّمي الخدمات في المنطقة.

ملحق رقم 2

ـ الجهات المصادقة على الاستراتيجيّة الوطنيّة للعمل الخاصّ بالمرأة في لبنان:

التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ.	لجنة حقوق المرأة اللبنانيّة.
الهيئة اللبنانيّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة.	جمعيّة تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة.
اللقاء الوطنيّ للقضاء على أشكال التمييز.	كاريتاس.
منظّمة كفى عنف واستغلال.	مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنمويّ.
جمعيّة العزم والسعادة.	جامعة القدّيس يوسف.
اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة.	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

المجلس النسائيّ اللبنانيّ.	لجنة المرأة في نقابة المحامين.
مؤسّسة الصفديّ.	لجنة حقوق المرأة اللبنانيّة.
الاتحاد الوطنيّ للجمعيّة المسيحيّة للشابّات في لبنان.	رابطة المرأة العاملة في لبنان.

- ضبّاط/ ضابطات الارتكاز، والإدارات والمجالس الآتية:

وزارة السياحة.	وزارة البيئة.	وزارة الاقتصاد والتجارة.
وزارة الدفاع الوطنيّ.	وزارة الشؤون الاجتماعيّة.	المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ.
وزارة الماليّة.	وزارة الخارجيّة والمغتربين.	مجلس الإنماء والإعمار.
وزارة الطاقة والمياه.	وزارة الإعلام.	الإدارة المركزيّة الإحصاء.
وزارة التربية والتعليم العالي.	وزارة المهجّرين.	المركز التربويّ للبحوث والإنماء.
وزارة الداخليّة.	وزارة الصناعة.	رئاسة مجلس الوزراء.
الدفاع المدني.		

- الممثّلون/الممثّلات عن المنظّمات والجهات الإقليميّة والدوليّة الآتية:

منظّمة العمل الدوليّة.	اللجنة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لغربي آسيا (الاسكوا).
مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة.	منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة (الأونيسكو).

المفوّضيّة السامية الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان.	السفارة الإيطاليّة.
منظّمة الأغذية والزراعة الأمم المتّحدة.	الاتحاد الأوروبيّ.
صندوق الأمم المتّحدة للسكّان	

ملحق رقم 3 [1]

منظّمة أبعاد (ABAAD, 2021)

من نحن

تعرّف أبعاد عن نفسها، بوصفها مركز الموارد للمساواة بين الجنسين.

وتورد بأنّها منظّمة معتمدة من المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ للأمم المتّحدة، تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين كشرط أساسيّ للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويتألّف فريقها الديناميكيّ من: ناشطين، ومحامين، واستشاريّين، وأخصّائيّين اجتماعيّين، وباحثين متخصّصين، يختبرون بطريقة إبداعيّة مناهج جديدة كجزء من جهد أكبر لتحقيق مجتمع عادل، خالٍ من الذكوريّة المهيمنة والعنف ضدّ المرأة [2].

وبصفتها جهة فاعلة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة، يُنظر إلى

1 - برامج أبعاد متعدّدة وتطال أكثر من جانب من خلال أكثر من فكرة، وهي تحتاج ملفّ خاصّ للتعرّض لها جميعها، لذا سأكتفي بما أوردته حتّى الآن.

2 - من الإعلانات التي تتوجّه بها أبعاد عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ: هل أنت متخصّص/ة في الإخراج، كتابة السيناريو ، الإنتاج الموسيقيّ ، الإنتاج، التصميم الالكترونيّ لرسوم متحركة، تصميم الجرافيك، التحرير الإعلاميّ والإعلانيّ، التصوير ، التصوير الفوتوغرافيّ أو التأثير في مواقع التواصل الإلكترونيّ أنت مدعوّ/ة إلى المشاركة مع منظّمة البحث عن أرضيّة مشتركة وأبعاد في العمل على حملة توعية حول الشراكة بين الجنسين والرجوليّة الإيجابيّة ضمن برنامج «شركاء من أجل العدالة» . قدّموا عبر الرابط: https://ee.humanitarianresponse.info/x/OuvnAFoI

أبعاد على أنّها مرجع موثوق وشريك من قبل الكيانات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة التي تعزّز المساواة بين الجنسين وبناء السلام والتنمية المستدامة.

تشغل أبعاد منصب الرئيس المشارك لفريق العمل الفنّيّ الوطنيّ لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعيّ ضدّ النساء والفتيات (جنبًا إلى جنب مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة اللبنانيّة) منذ عام 2012م.

في عام 2019م، حصلت حملة Undress 522 التابعة لأبعاد على جائزة SDG Action من الأمم المتّحدة عن الحملة الأكثر تأثيرًا على مستوى العالم.

مهمّتنا:

تدعو أبعاد إلى تطوير السياسات والقوانين التي تعزّز المشاركة الفعّالة للمرأة وتنفيذها، من خلال نهج قائم على الحقوق من شأنه إحداث تغيير ملموس في العدالة بين الجنسين. وبهدف إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعيّ تتبنّى أبعاد نهج رعاية شاملة لتوفير خدمات الحماية والدعم للناجين / أصحاب الحقوق من العنف القائم على النوع الاجتماعيّ في أوقات السلم والحرب والكوارث.

وبصفتها وكالة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تسعى أبعاد -كما تورد- أيضًا إلى دعم وبناء قدرات الكيانات المحلّيّة، والإقليميّة، والدوليّة التي تعمل على برامج الحماية، وإدارة الحالات، والصحّة الجنسيّة والإنجابيّة، والحقوق (SRHR) والصحّة العقليّة. والدعم النفسيّ والجنسانيّ.

من خلال برنامجها الرائد «الذكوريّة»، تقوم أبعاد بإشراك الرجال بشكل فعّال في العمل من أجل تحقيق مجتمع عادل، خالٍ من الذكوريّة المهيمنة والعنف ضدّ المرأة.

رؤية أبعاد:

تتصوّر أبعاد عالمًا يعيش فيه يعيش الرجال والنساء كشركاء منصفين، ويعملون معًا لتأمين حياة أفضل لمستقبلهم ومستقبل المجتمعات التي يعيشون فيها. بحيث

أُفُق

يتمّ تمكين النساء بشكل فعّال والمشاركة في العمليّات الديمقراطيّة التي تؤثّر على حياتهنّ ومجتمعاتهنّ. فيما ينخرط الرجال عن طيب خاطر وفعّال في العمل من أجل تحقيق مجتمع عادل خالٍ من الذكوريّة المهيمنة وأنواع العنف المختلفة ضدّ المرأة.

وتتمتّع النساء بحقّ الوصول العادل إلى الأصول الاقتصاديّة والموارد الطبيعيّة داخل مجتمعاتهنّ، ما يتيح لها العيش في حرّيّة وكرامة وسلام داخليّ من دون مواجهة التمييز.

قيم أبعاد:

تسترشد رؤية مؤسّسة أبعاد ورسالتها وعملها بإعلان حقوق الإنسان، واتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والاتفاقيّات والقرارات والاتفاقيّات المتعلّقة بالنوع الاجتماعيّ وكذلك القيم. ومبادئ المساواة، والتعميم، والتمكين، والمشاركة، والإدماج، والحماية، ونهج الرعاية الشاملة والقائم على الحقوق. ويركّز هذا النهج على الناجين، والشراكة، والمساءلة، والشفافيّة.

ركائز عمل أبعاد:

لتحقيق رسالتها، تتبنّى أبعاد 5 استراتيجيّات من خلال العمل على:

I. تطوير السياسات:

الاستراتيجيّة الأولى، تهدف إلى: تطوير / تغيير / إنفاذ سياسات وقوانين مستجيبة حسّاسة وعادلة لضمان المساواة بين الجنسين.

II. وضع حدّ للعنف ضدّ المرأة:

الاستراتيجيّة الثانية، تهدف إلى: الحدّ من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعيّ والتخفيف من آثاره الضارّة.

III. تمكين النساء والناجيات:

الاستراتيجيّة الثالثة، تهدف إلى: زيادة قدرة وإمكانيّة النساء والفتيات على

الحصول على حقوقهنّ وتحديد نتائج حياتهنّ.

١٧. العمل الإنسانيّ:

الاستراتيجيّة الرابعة، تهدف إلى: تزويد النساء والفتيات المتضرّرات من الأزمات الإنسانيّة بالدعم والحماية المستجيبين للنوع الاجتماعيّ.

٧. تقوية القطاعات المدنيّة والعامّة

الاستراتيجيّة الخامسة، تهدف إلى: تعزيز قدرات ومهارات القطاعين العامّ والمدنيّ، بغية اعتماد وإدارة الإجراءات المستجيبة للنوع الاجتماعيّ.

كما وضعت أبعاد في فلك استراتيجيّاتها التطوير التنظيميّ كهدف لتعزيز فعاليّة الخدمة لديها وأدائها وجودتها.

أبعاد قائد عالميّ لتحالف العمل من أجل المساواة لجيل الأمم المتّحدة المعنيّ بالعنف القائم على النوع الاجتماعيّ (abaadmena, 2019)

مع حلول العام الجديد، انضمّت أبعاد إلى اللجنة التوجيهيّة للدعوة إلى العمل كرئيس مشارك لمجموعة عمل المنظّمات غير الحكوميّة.

تمّ اختيار أبعاد كقائد عالميّ لتحالف العمل من أجل المساواة لجيل الأمم المتّحدة المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

«تمّ الاعتراف بحملة ABAAD #LockdownNotLockup كواحدة من 50 قصّة ملهمة لـ Solidarity in Action من جميع أنحاء العالم».

ظهرت جينا الدار كأفضل ممارسة، شبكة غلوبال كومباكت لبنان "استعراض اتجاهات أهداف التنمية المستدامة في لبنان"، جائزة إيفي الذهبيّة في «التغيير الإيجابيّ: الصالح الاجتماعيّ -فئة المنظّمات غير الربحيّة». حصلت جينا الدار على المركز الثاني.

جائزة الابتكار للمنظّمات غير الحكوميّة للمفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين 2019م -فئة «الاتصال»، لأفضل عشر مبادرات مبتكرة في جميع أنحاء

العالم. تمّ اختيار برنامج «جينا الدار» من بين أفضل عشر مبادرات مبتكرة في جميع أنحاء العالم للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

جائزة عمل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة، حازت حملة القرار 522 على جائزة SDG Action من الأمم المتّحدة للحملة الأكثر تأثيرًا لعام 2019م، الأفضل في المساواة بين الجنسين -جوائز الصالح الاجتماعيّ قصير الأمد – 2018م.

جائزة «أفضل رسالة» جمعيّة بيروت ماراثون 2018م؛ جائزة «أفضل أزياء» جمعيّة بيروت ماراثون 2017؛

الجائزة الأولى جائزة وجيه عجوز 2017م؛ مهرجان كان ليونز 2017م: جائزة حملة 522 لعام 2017م؛ درع تكريمي من مركز أمان في قطر؛ مهرجان كان ليونز 2017م -زجاج الأسد: جائزة حملة Undress 522 لعام 2017م.

برنامج ر[1]

«أبعاد»، الحاصلة على جائزة «Womanity» للعام 2014م، أطلقت مؤخّراً بالتعاون مع منظّمة «Promundo» الدوليّة "برنامج ر"، المشتقّة تسميته من كلمة رجل، والذي سبق تطبيقه في 22 بلدًا من الهند إلى البرازيل ودول أخرى حول العالم لأكثر من 15 عامًا بهدف إنهاء العنف ضدّ النساء والفتيات. وتباشر «أبعاد» العمل على البرنامج للمرّة الأولى في لبنان والدول العربيّة، بعدما قامت بتعديله ليتواءم مع الثقافة المحلّيّة ومع أخذ مسألة النزوح بعين الاعتبار في عمليّة استغرقت أكثر من عام ونصف العام.

ويستند "برنامج ر"، الهادف لتشجيع الرجال على تحدّي الصورة النمطيّة الجندريّة وطرح الأسئلة حول الأفكار التقليديّة المتعلّقة بمفهوم الذكوريّة والمشاركة في وضع حدّ لكلّ أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات، على دليل تدريبيّ خاصّ يستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة ويعيشون في مجتمعات مهمّشة ويتمّ تربيتهم في مناطق تشهد

1 - تنفّذ ابعاد أكثر من برنامج يطال الفتيات والشباب والمرأة منها جينا الدار وسواه ..

نزاعات ويتميّزون بنظرة تقليديّة للذكوريّة، ويلحظ قضايا التنشئة الاجتماعيّة، الحقوق الجنسيّة للجنسين، الصحّة الإنجابيّة للنساء، بالإضافة إلى تغيير مفهوم الرجولة في المجتمع تمهيداً لتحويلها إلى رجولة إيجابيّة. كذلك، يتضمّن البرنامج ورش عمل تفاعليّة وألعاب ونقاشات حول الطريقة التي يتمّ فيها تعليم النساء والرجال التفكير بما يعنيه أن تكون رجلاً أو امرأة وتأثير التنشئة الاجتماعيّة على ذلك ومعالجة الصور النمطيّة الجندريّة وإعادة النظر في سلوك التعاطي الحالي مع تلك المسألة (sharikawalaken, 2016).

ملحق رقم 4: شركاء منظّمة أبعاد

Save the Children

International
Medical Corps

Norwegian People's Aid

SONKE
GENDER
JUSTICE

Womanity

MenEngage

PROMUNDO

Caritas
Austria

MercyCorps

Search for
Common Ground

RDPP
LEBANON
JORDAN
IRAQ

World Vision

INTERNATIONAL
RESCUE
COMMITTEE

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF PUBLIC HEALTH

NORWEGIAN CHURCH AID

KVINFO
GENDER • DIVERSITY

DRC
DANISH
REFUGEE
COUNCIL

OPEN SOCIETY
FOUNDATIONS

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

HEARTLAND
ALLIANCE
ENDING POVERTY

International Alert.

CESTAS

awid
women's rights

WPP
WOMEN PEACEMAKERS PROGRAM

URGENT
ACTION
FUND
FOR WOMEN'S
HUMAN RIGHTS

UNESCO

Act
DISAPPEARED

Protecting Communities
RET

Arab Institute for Human Rights

TAB
CENTER
EEN

SAFADI
FOUNDATION
SAFADI
FOUNDATION

INSTITUTE FOR
WOMEN'S STUDIES
IN THE ARAB WORLD

arab foundation
for freedoms
and equality

الصليب الأحمر اللبناني
Lebanese Red Cross

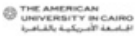
THE AMERICAN
UNIVERSITY IN CAIRO

KARAMA

PLAN
INTERNATIONAL

LAU
Lebanese American University

NDU

AUB
American University of Beirut

Boulder

WorldWideWomen
OFFICIAL MEMBER

ملحق رقم 5

التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ (RDFL, 2017)

الأطر التي يعمل من ضمنها التجمّع على الصعيد الوطنيّ

أ. الشبكة النسائيّة اللبنانيّة

بناء على اقتراح من التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ لدعوة مؤسّسات وجمعيّات في المجتمع المدنّي تمّ تأسيس شبكة سمّيت " الشبكة النسائيّة اللبنانيّة " التي وضعت الوثيقة التأسيسيّة بما تضمّنته من رؤيا ترتكز على المساواة الكاملة كمفهوم أساسيّ لإزالة التفاوتات السائدة بين الرجل والمرأة، وتهيئة بيئة تمكينيّة لكي تزدهر إمكانات الرجال والنساء المنتجة والخلّاقة ازدهاراً كاملاً كما وضعت الوثيقة التأسيسيّة وآليّة العمل والهيكليّة.

تضمّ الشبكة اثني عشر تنظيماً من المجتمع المدنيّ، هم: اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة، الاتحاد النسائيّ التقدّميّ، المعهد الديمقراطيّ الوطنيّ، الهيئة اللبنانيّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة، الجمعيّة اللبنانيّة لحقوق الإنسان، المشروع الإقليميّ العربيّ للوصل والمعلومات، هيئة التنسيق للجان النسائيّة للإنماء الدوليّ، اتحاد الجامعيّات اللبنانيّات، مركز الدراسات النسائيّة في العالم العربيّ، الحركة الاجتماعيّة، التجمّع النسائيّ الديمقراطي اللبنانيّ، رابطة المرأة العاملة.

ب. اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة

تشكّلت اللجنة الأهليّة في 19 تشرين الثاني 1993م للتحضير لمؤتمر بيجنغ والمشاركة الفعّالة فيه. تعين نصف أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من بين أعضاء اللجنة الأهليّة. ضمّت إلى جانب خبيرات وخبراء نقابات مهنيّة وهيئات نسائيّة وأفراد ومؤسّسات في المجتمع المدنيّ.

استخدمت تقنيّة التشبيك لتكوين وحدات في جميع المناطق اللبنانيّة: بيروت، جبل لبنان، الشمال، الجنوب، البقاع.

تهدف اللجنة إلى تطوير مشاركة النساء في جميع مستويات الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة وتعديل أدوارهنّ وإلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. التوعية على النوع الاجتماعيّ وإدماجه في السياسات الوطنيّة. تمكين النساء من المشاركة في صنع القرار وفي ممارسة حقوقهنّ والقيام بمسؤوليّاتهنّ في تخطيط السياسات في الحياة الوطنيّة ورسمها. تعزيز القيم التي تحترم حقوق الإنسان وفي صميمها حقوق المرأة تعزيز التواصل بين النساء على المستوى المحلّيّ، الإقليميّ والعالميّ.

ج. المجلس النسائيّ اللبنانيّ

المجلس النسائيّ اللبنانيّ منظّمة غير حكوميّة يضمّ المجلس حاليًّا 170 جمعيّة نسائيّة ومختلطة من المناطق كافّة. هي جمعيّات مرخّصة من قبل الحكومة اللبنانيّة، وناشطة في الميادين الرعائيّة والصحّيّة والتأهيليّة والتربويّة والبيئيّة وتنظيم الأسرة وحقوق المرأة [1].

الأطر التي يعمل من ضمنها التجمّع على الصعيد الإقليميّ

د. منتدى النساء العربيّات (عايشة)

هو شبكة تواصل بين مجموعة منظّمات نسويّة ديمقراطيّة عربيّة. يهدف إلى خلق جسم تضامنيّ نسويّ ديمقراطيّ عربيّ، وتشكيل قوى نسويّة ضاغطة لإقرار الحقوق والمبادرات وتطبيق المواثيق الدوليّة الخاصّة بالنساء، وتشكيل قوى نسائيّة ديمقراطيّة عربيّة تعمل على التصدّي لكافّة التحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة والقانونيّة المناهضة لتطوّر

1 - إنّ المجلس عضو في: المجلس الإقتصادي والاجتماعي في لبنان، المجلس الأعلى للطفولة، الإتحاد النسائي العربي العام، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، المجلس النسائي الدولي، الإتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، ولجنة المرأة في الأمم المتحدة.

النساء العربيّات وتقدّمهنّ، وتشجيع البحث العلميّ حول قضايا المرأة العربيّة، والعمل على نشر الوعي حول أوضاع النساء وإبراز دور النساء العربيّات في المجالات كافّة، وبلورة خطاب نسويّ عربيّ.

هـ. شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية

شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية هي شبكة إقليميّة تعمل على المستويين الإقليميّ والعالميّ؛ وتضمّ في عضويّتها 35 شبكة وطنيّة ومنظّمة غير حكوميّة من 12 دولة عربيّة.

تعتمد الشبكة استراتيجيّة الضغط والتأثير (المدافعة) في ثلاثة برامج أساسيّة تعمل عليها، وهي: التنمية البشريّة المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطيّة والعولمة والتجارة العالميّة.

كما تهدف إلى رفع مستوى الوعي عند أعضائها ولدى باقي منظّمات المجتمع المدنّي وبناء قدراتهم، وتسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال 6 استراتيجيّات، وهي: إعداد الأبحاث والدراسات.التشبيك وبناء التحالفات. تنظيم حملات موجّهة للرأي العامّ.استراتيجيّة إعلاميّة واتصال.الحشد والتأثير في السياسات العامّة من خلال الضغط على صنّاع القرار.تنمية قدرات الشبكة وأعضائها وسائر منظّمات المجتمع المدنيّ.

- **الشبكة العربيّة لرصد صورة المرأة والرجل في الإعلام وتغييرها.**

الأطر التي يعمل من ضمنها التجمّع على الصعيد الدوليّ

- **المنتدى المدنيّ الأورومتوسّطيّ**

القيم:

نحن، أعضاء منبر المنظّمات غير الحكوميّة الأورومتوسّطيّ، نعتبر أنفسنا متضامنين كلّيًّا وفق القيم الآتية، والتي نريد العمل جماعة حسبها:

- الحقوق الإنسانيّة الكونيّة غير القابلة للتجزيء والمترابطة عضويًّا؛
- الديموقراطيّة، والمساواة بين الرجال والنساء، التعدّديّة، التمثيل والمشاركة، العدالة الاجتماعيّة، الشفافيّة والحكم الصالح؛
- أولويّة حرّيّة الوعي والتعبير والإبداع والإعلام والتنقّل وتأسيس الجمعيّات؛
- النضال ضدّ كلّ أشكال التمييز والعنف، وخاصّة بفعل الجنسيّة أو الانتماء العرقيّ أو الدينيّ أو الثقافيّ، أو النوع الاجتماعيّ أو الإعاقة أو السنّ أو الميول الجنسيّة؛
- احترام حقّ الشعوب في الحرّيّة وتقرير المصير والانعتاق ضمن بيئة حرّة، سلميّة، عادلة وديموقراطيّة وضمانها؛
- حقّ الشعوب في مقاومة أشكال الاحتلال كلّها؛
- شرعيّة القانون الدوليّ والمواثيق الدوليّة وقرارات الأمم المتّحدة؛
- استقلاليّة المجتمع المدنّي عن الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة والدينيّة؛
- أولويّة التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة؛

الأهداف:

- الحقوق الإنسانيّة: المدنيّة والسياسيّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة؛
- دمقرطة المجتمعات والدول؛
- الإدارة الديموقراطيّة للوصول للمعلومات واقتسامها وإنتاجها وتداولها في مجتمعاتنا؛

- النضال من أجل عدم الإفلات من العقاب وحماية الممتلكات العامّة؛
- النضال ضدّ الرشوة السياسيّة والماليّة والإداريّة؛
- القضاء على كافّة أشكال التمييز والعنف ضدّ النساء؛
- إدراج الشباب ومشاركتهم باعتبارهم فاعلين كلّيّة في مجتمعاتهم؛
- سياسات الهجرة، سياسات الحدود والحقّ في اللجوء؛
- التنمية المستدامة: اجتماعيًّا، اقتصاديًّا، بيئيًّا وثقافيًّا؛
- تحفيز الحوار الاجتماعيّ كعامل أساسيّ في التنمية والعدالة الاجتماعيّة؛

فبالعمل سواء في إطار المنتديات المدنيّة أو من خلال العمل المستمرّ والمتابعة والتعزيز، نقصد أن يتمّ الاعتراف بالفاعلين ضمن المجتمع المدنيّ في تنوّعه كمخاطبين أساسيّين في بلدانهم وفي إطار الشراكة الأورومتوسّطيّة.

نريد جماعة الإسهام في جعل حوض المتوسّط منطقة سلام عادل ودائم محرّر من الأسلحة النوويّة، البيولوجيّة والكيماويّة وكلّ أشكال أسلحة الدمار الشامل.

و. الاتحاد النسائيّ الديمقراطيّ العالميّ

ز. Girls Not Brides